ضد التعصب أم ضد الإسلام؟

في مشروع مكتبة الأسرة لعام ٢٠٠٠م، صدر كتاب بعنوان «ضد التعصب» للدكتور جابر عصفور، وهو كتاب كبير الحجم نسبياً يقع في ٤٦٤ صفحة من القطع المتوسط ١٤-١٩.

والدكتور جابر عصفور، كاتب معروف، وهو على صلة بالتراث العربي، خاصة التراث النقدي، وله فيه إسهام من خلال رسالته حول الصورة الفنية لدى النقاد القدماء، ثم إنه بالنسبة للعمل العام، قد اقترب من النظام في عهد عبدالناصر، الذي عيَّنه معيداً بكلية الآداب، بعد أن كان مدرساً في منطقة نائية، إثر رسالة تلقاها منه، كما اقترب من النظام في عهد السادات عن طريق السيدة جيهان رؤوف حرم الرئيس، وكانت طالبة في قسم اللغة العربية الذي ينتمي إليه الدكتور جابر.

وفي العهد الحالي، ارتقى الدكتور جابر سلَّم القيادة الثقافية الرسمية من خلال المجلس الأعلى للثقافة ونشاطاته المتنوعة «اللجان ـ الجوائز ـ الندوات ـ المؤتمرات ـ النشر ـ المسابقات...»، ومن بداية التسعينيات تقريباً صارت مقالاته، «مانيفستو» حركة الحداثة ثم ما يعرف بالتنوير بعدئذ!.

علاقتي بالرجل على المستوى الشخصي طيبة، وعلى الصعيد الفكري عاصفة، إلى الدرجة التي يمكنني أن أصفه بالصديق اللدود!، وفي أعماقي أهتف دائماً: اللهم اجعل جابر عصفور جندياً من جنود الإسلام، أو أقول: اللهم انصر الإسلام بجابر عصفور، فهو يملك القدرة والطاقة على الدفاع عن الدين، ومواجهة خصومه.

ولعل كتابه «ضد التعصب» يمثل أوضح الأمثلة على الفارق الشاسع بيني وبينه، في الرؤية وتناول القضايا، حيث ينحاز عبر صفحاته، إلى الخطاب الرافض للمرجعية الإسلامية، بل الحانق عليها، المعادي لها، من خلال قضايا ثقافية طارئة ذات صلة وثيقة بمفاهيم إسلامية راسخة، ومن هذه القضايا: قضية نصر أبوزيد، وما يسمى تكفير حسن حنفي، ورواية وليمة لأعشاب البحر.

إن جابر عصفور ينحاز إلى هذه القضايا انحيازاً عاطفياً غير عقلاني، ويناصر أصحابها بلا تحفظ، وفي المقابل لا يرى إيجابية واحدة لدى الخصوم - أعني الإسلاميين - بل يؤاخذهم جميعاً بما يفعله السفهاء، ويرتب على ذلك أحكاماً بظلامية الفكر الإسلامي وإظلام الإسلاميين!، ثم ينتهي بصورة ما إلى أن التعصب سمة ملازمة للإسلام، وبالتالي فهي مفارقة لغيره من العقائد والأفكار. كان الدكتور جابر - للأسف الشديد - طرفاً أساسياً في أهم هذه القضايا، وعنصر تصعيد لها، على حساب الآخرين أو الوطن، ولم يجد غضاضة - وهو المسؤول التنفيذي للثقافة والمؤثر الفعال في وسائط الدعاية - أن يشعل النار ضد الإسلاميين وفكرهم، وأن يصمهم جميعاً بالظلامية والإرهاب! وأن يستثمر مناخ العنف والعنف المضاد الذي ساد البلاد عقب مقتل الرئيس السادات - رحمه الله - ليؤلب السلطة التي ينطق باسمها، والرأي العام الذي يخاطبه ضد الإسلام والإسلاميين بوصفهم قتلة ودعاة تخلف وخرافة.

لو أن الدكتور جابر التقط قضية واحدة من القضايا المطروحة، وعالجها بمفهوم إسلامي، ومرجعية إسلامية، لكنا معه على طول الخط، حتى لو أخطأ، لأن الخطأ حينئذ يمكن تصحيحه وتوضيحه وبيانه، ولكنه للأسف الشديد، ظل طوال خصومته ينطلق من مرجعية غربية لا تتفق مع الإسلام في معظم منطلقاتها.

وأبادر إلى تحفظ بأن مرجعية الإسلام تتمثل في القرآن الكريم والسنة المطهرة، واجتهادات العلماء الثقات، ولا يصحّ أن يأتي بعض الناس الذين لا يحفظون قرآناً

ولا يفقهون حديثاً، ولم يدرسوا فقهاً أو شريعة لنجعلهم علامات على الإسلام أو مرجعية لأحكامه وقيمه، وتشريعاته، فهذا هو الضلال بعينه، إن الإسلام يحكم على المسلمين، والمسلمون لا يحكمون عليه.. وكلٌّ يؤخذ منه ويرد عليه، إلا المعصوم ﷺ.

ومن العدل والإنصاف أن نتابع بعض القضايا التي عالجها الدكتور عصفور، لنرى إلى أي مدى كان اتهامه للإسلام والمسلمين بالتعصب صائباً أو غير صائب.

ترويج الكتاب

فور نزول كتاب «ضد التعصب» إلى الأسواق، رافقته حملة واسعة لعرضه والتعريف به في كبريات الصحف الحكومية والحزبية بأقلام تهاجم الإسلام صراحة، أو تهاجمه نفاقاً سعياً لمكاسب مادية آنية، في الوقت الذي تظهر فيه عشرات الكتب الجادة دون أن تحظى بأي اهتمام ولو بسطرين على امتداد عمود عرضه خمسة سنتيمترات في صحيفة سيارة.

وهذا يقودنا إلى قضية خطيرة ومهمة بدأ بها الدكتور جابر عصفور كتابه، وهي قضية الحرية والتعصب، وقد صدرها بمقولة لأستاذه طه حسين ملخصها أن الحرية لا تتحقق بالتمني، ولكن تؤخذ عنوة «فقد أراد الله أن تكون هذه الحرية حقاً للعلم، وقد أراد الله أن تكون مصر بلداً متحضراً يتمتع بالحرية في ظل الدستور والقانون»، وقد جعل جابر عصفور هذا المعنى في استهلاله لكتابه الذي هو مجموعة مقالات سبق نشرها في صحف بقوله: «إن حرية التفكير والإبداع هي جزء لا يتجزأ من حرية الإنسان الاعتقادية والسياسية والاجتماعية. وهي مسؤولية عقلية وأخلاقية واجتماعية وسياسية»، ومضى يفسر هذه المسؤولية بإسهاب، ونحن معه في تفسيره، وإن كان لنا بعض التحفظات على مصطلحاته وتصوّراته في هذا المجال. بيد أن المفارقة في موقف طه حسين تكمن في إصراره على أن يقول هو ما يشاء،

ويحرم غيره من الرد عليه، وذكر بعض معاصريه أنه كان يذهب إلى الصحف التي تنشر ردوداً مغايرة لما يقول، ويطلب من أصحابها عدم نشر هذه الردود، ولم يؤثر عنه أنه وقف موقفاً واضحاً إلى جانب حرية الشعب أو الأمة، بل إنه قبل رشوة من انقلاب يوليو ١٩٥٢م حين وضع اسمه رئيساً لتحرير جريدة «الجمهورية» قرابة خمسة عشر عاماً دون أن يكتب كلمة واحدة في هذه الجريدة، بل دون أن يذهب إليها، وكان يتقاضى مرتبه دون عمل مقابل.. أين هذا من موقف العقاد الذي دخل السجن وتعرّض للجوع بسبب مواقفه من أجل الحرية؟

إن الكلام عن الحرية جميل، ولكن تطبيقه أجمل.. ويصبح هذا الكلام قبيحاً وبشعاً وشنيعاً حين نطبقه بالنسبة لأنفسنا ونحرّمه على غيرنا من المخالفين، وهذا ما فعله طه حسين وكثير من تلاميذه الذين يرون الحرية حقاً لهم وحدهم دون غيرهم. كان طه حسين لا يرد غالباً على مخالفيه، بل كان يهجوهم ويكنّي عنهم دون أن يذكرهم، وهذه فصامية عجيبة من رجل يدعو لأخذ الحرية بالقوة. وجابر عصفور تلميذ طه حسين، يفعل الشيء نفسه للأسف، فهو يحمل على المتعصبين - كما يسميهم - ويقصد بهم التيار الإسلامي، ويصمهم بالإرهاب والقمع والأصولية - بالمفهوم الغربي - وينفي عنهم العقلانية والإبداع والاجتهاد، ويؤسس على ذلك نتيجة خطيرة وهي تقويضهم الدولة المدنية والمجتمع المدني باستبدادهم الديني، ورغبتهم في إقامة الدولة الدينية، وسيطرتهم على المؤسسات التضامنية للمجتمع المدني، مثل نقابات المحامين والمهندسين والأطباء وغيرها.

بل هو المتعصب

هذه الحملة من جانب جابر عصفور تحمل مغالطات تؤكد تعصبه ضد تيار مخالف يمثل الأغلبية الساحقة، ويتكرر مفهوم هذه الحملة على امتداد مقالاته في كتابه «ضد التعصب». وإذا كانت الحرية - كما يقول - مسؤولية عقلية وخلقية واجتماعية وسياسية، فمن واجبه أن يدافع عنها بوصفها حقاً للآخرين، وما لا

يعجبه في مفاهيمهم وتصوراتهم يرد عليه بالمنطق والحجة مع المرجعية الواضحة التي تحدد منطلقاته وأفكاره.. ولكن الذي نراه لديه ولدى تيار العقلانيين - كما يسميهم - هو هجاء لا يستند إلى منطق أو حجة، وتحريض رخيص ضد هؤلاء الإرهابيين الظلاميين الأصوليين الذين يقوضون المجتمع المدني ومؤسساته التضامنية، حتى لو أتت بهم انتخابات حرة نزيهة إلى مقاعد القيادة في نقابات متعددة أو مؤسسات مختلفة.

والغريب حقاً، أن يعتقد الدكتور جابر عصفور أن الدولة المدنية نقيض الدولة الإسلامية، وكنت أظنه في البداية يقصد بالدولة المدنية، الدولة النقيض للدولة البوليسية أو الدولة العسكرية أو الدولة التي تحميها الطوارئ وتأخذ فيها الديمقراطية الحقيقية إجازة مفتوحة، وللأسف اكتشفت أنه يقصد بالدولة المدنية الدولة التي لا تبقي للإسلام على أثر، بل تستأصله من حياتها تماماً، وإذا أبقت على أثر فهي دولة دينية بالمفهوم الكنسي، على غرار الدولة الدينية في العصور الوسطى المظلمة بأوروبا.. وبالتأكيد فإن جابر عصفور لا يرى غضاضة في تدخل الفاتيكان في الشؤون السياسية الدولية، ولا تدخل البطريرك الأرثوذكسي الروسي في حرب الشيشان ومباركته لتدمير جروزني وسحق المسلمين، ولا تدخل البطريرك الأرثوذكسي الصربي في تأييد ميلوسوفيتش وكاراديتش ومباركتهما لذبح المسلمين في البوسنة والهرسك وكوسوفا، ولا تدخل البطريرك نفسه في تأييد مرشح المعارضة الصربية لرئاسة الجمهورية، وعدّه الفائز في الانتخابات... ولا... ولا... بيد أن الدكتور عصفور يقيم الدنيا ولا يقعدها لأن المصريين أو العرب أو المسلمين يريدون إقامة دولة إسلامية على أسس العدل والشورى والمساواة والأخلاق والرحمة، فهذه الدولة دينية كهنوتية في مفهومه، وهي أخطر من دولة صلاح نصر وحمزة البسيوني وصدام حسين!.

لقد أرسى الإسلام الحنيف قيمة التسامح بصورة غير مسبوقة في التاريخ، ورفض العنصرية والاستعلاء المرذول والكبر في صورها المختلفة، وجعل المنتمين إليه أحراراً تحت راية «لا إله إلا الله محمد رسول الله»، ودوت مقولة عمر في أرجاء الأرض «متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً»، ودعا القرآن الكريم إلى الدفع بالتي هي أحسن، وحرّض على العفو الذي هو أقرب للتقوى: فهل يحق لنا بعدئذ أن نتهم الإسلام بأنه ضد الدولة المدنية، ونكفِّر الداعين إليه حين نصفهم «بالتأسلم»، ونخلط ظروف العنف والعنف المضاد، بالدعوة إلى تطبيق الشريعة الإسلامية لنسحب على الإسلام صفات الدم والقتل والجهل والمؤامرة؟ لا ريب أن الدكتور عصفور يغالط كثيراً حين يستخدم مفهوم الدولة الدينية في مقابل الدولة الإسلامية، ومفهوم المجتمع المدني في مقابل المجتمع الإسلامي، ومفهوم الحرية الغربية مقابل التسامح الإسلامي، ومفهوم التعصب ضد الإسلام، فالتعصب المقيت والخطير كان السمة الأساسية في فكر اليساريين والدنيويين الذين ينافح عنهم الدكتور عصفور .

***

(٢)

التيار اليساري الدنيوي الذي ينافح عنه الدكتور جابر عصفور، لا يؤمن بالحرية ولا يتقبلها إلا إذا اتفقت مع ميوله ورغباته، وحققت مصالحه وغاياته، وهو يتاجر بالحرية والليبرالية والاستنارة دون أن تكون مبدأً أو خُلقاً أو قيمة حقيقية، والدليل على ذلك قائم في سلوك هذا التيار وممارساته على مستويات عدّة.

لقد باع هذا التيار نفسه من أجل المناصب والمكاسب التي يناها من وراء الأنظمة المتعاقبة، بل وصلت الحال إلى أن اختصم الأقارب في هذا التيار من أجل منصب هنا أو هناك، وخاصة في وزارة الثقافة التي استخدمت سياسة المنح والمنع لتجمع أكبر قدر من الأنصار الذين يؤيدون سياستها الفاسدة ومنهجها المريب،

وقد تخلّى هذا التيار عن مقولاته وشعاراته ليقبل الاحتفال بالغزاة (ما سُمي بالعلاقات الثقافية مع فرنسا)، وتأييد حكم الطوارئ، واستبداد الحزب الحاكم، والتخطيط الثقافي لاستئصال الإسلام وإقصائه تحت شعار محاربة التطرف والإرهاب.

وفي وزارة الثقافة على سبيل المثال فإن لجان المجلس الأعلى للثقافة تضم في أغلبيتها الساحقة أعضاء من التيار اليساري الدنيوي، ومن شذّ عن ذلك فهو استثناء لذر الرماد في العيون، علماً بأن وزارة الثقافة والمجلس الأعلى للثقافة من الهياكل القومية العامة التي يفترض أنها تمثل الأمة تمثيلاً حقيقياً شاملاً يعبّر عن حقيقة التيارات السائدة فيها، ولكن أدعياء الحرية والليبرالية والاستنارة قصروا هذا الحق على أنفسهم، مع أنهم أقلية ضئيلة جداً تمثل الغرب الاستعماري في مصر، ولا تمثل ثقافة الأمة ولا تعبر عن تطلعاتها بحال.

مجلات وزارة الثقافة لا تكفّ عن الضجيج والصراخ من أجل «فقه الحرية»، ولكنها لا تتقن غير «فقه المصادرة» وراجعوا أعداد هذه المجلات لتروا أنه تيار واحد هو الذي يتكلم ويبدع ويدرس ويترجم، ذلكم هو تيار أدعياء الحرية والليبرالية والاستنارة! وكأن هذه المجلات من الممتلكات التي ورثوها عن آبائهم وذويهم، وليست ملكاً للشعب كله الذي تمثل الأغلبية الساحقة فيه تياراً آخر مخالفاً يرفضهم.

ومن المفارقات أن وزير الثقافة حين أصدر جريدة بأموال المسلمين، تدافع عنه وعن خطاياه الثقافية، رفع على رأسها عبارة لقاسم أمين تفيد بقبول الآراء المخالفة وضرورة نشرها، ولكن جريدة الوزير بعد عددين أو ثلاثة - ولعل ذلك كان للتمويه - أحكمت الحصار حول المخالفين، ولم تفسح صدرها وقلبها إلا للأتباع من أنصار الوزير، أعني التيار الدنيوي بفصائله المختلفة!

وجريدة الوزير تكرار لمجلة كانت تصدرها مؤسسة الأهرام اسمها «الطليعة» ورفع محررها على صدرها شعاراً لفولتير يقول: إنني على استعداد أن أدفع دمي ثمناً لإعلان رأيك.

ثم فوجئ الناس أن هذا المحرر يعني دفاعه عن حرية الفصائل الأخرى اليسارية الدنيوية ولا يعني بقية خلق الله من المسلمين وغير المسلمين!

مشكلة الدكتور جابر عصفور والتيار الذي يتحدث باسمه أنهما يؤمنان أن حرية الآخر مرفوضة تماماً، وأن غايتهما الأساسية هي إقصاء هذا الآخر تماماً مهما كان موضوعياً ومعتدلاً ومتزناً، وإلا فلننظر في المؤتمرات والندوات والمنشورات ومعارض الكتاب وغيرها من أوجه النشاط الثقافي، ثم نسأل من الذي يحضرها ويستفيد بها، ومن الذي تدور حوله الأضواء؟!

والإجابة بالطبع: أعلام التيار اليساري الدنيوي، وكأن مصر المسلمة عقمت إلا من هؤلاء، صحيح أن الظروف قد تستدعي أن يتسرب شخص مغاير أو أكثر إلى هذه الأنشطة، ولكن هذا التسرّب يأتي لغاية معروفة سلفاً هي تحسين الوجه الثقافي الذي تظهر به السلطة الثقافية المستبدة.

إن الحرية ـ كما ينادي عصفور وغيره ـ لاتتجزأ، ومسؤوليتها شاملة، ولكنها في واقعهم تتجزأ وتتحدّد، وتلك لعمري آفة التيار اليساري الدنيوي الذي يؤمن عملياً بمبدأ ميكافيللي: الغاية تبرر الوسيلة!

إن الضجة التي أثيرت حول نصر أبو زيد، وحسن حنفي، ومارسيل خليفة، وامرأتين خليجيتين، وحيدر حيدر، كان من المنتظر أن يحدث مثلها إن لم يكن أكبر منها من أجل الذين تقمعهم سلطات الحكومات المدنية ـ كما يسميها اليساريون والدنيويون ـ وتضعهم في السجون بلا محاكمات، أو تحاكمهم أمام محاكمات عسكرية لا يُردّ حكمها ولا ينقض، لأنهم يخالفون هذه السلطات في مناهجها، ويطالبون بالحرية والعدل والشورى والمساواة والإصلاح.. ولكن اليساريين والدنيويين ـ

يمضون على منهج الغرب في احتقار العرب والمسلمين، ولا ينطقون بكلمة، ولا يتفوهون بلفظة لأن هذه السلطات ستمنع عنهم الماء والكلأ لو تكلموا، وتستغني عن خدماتهم لو نطقوا، وستبحث بعدئذ عن غيرهم بالضرورة، لذا فإنهم حريصون تماماً على الصمت عند اغتيال الحرية الحقيقية، والضجيج من أجل منتهكي حرمة الإسلام والمسلمين، ويصبح تأويل المحكم من آيات القرآن الكريم إبداعاً واجتهاداً وصنعاً للمستقبل، وغناء آيات القرآن الكريم على الألحان الموسيقية عملاً فنياً راقياً، والتوفيق بين الإسلام والحداثة الغربية بحثاً مبتكراً وإنجازاً فكرياً، وسبّ الذات الإلهية والرسول الكريم ﷺ وتشويه صورة الإسلام، وتلويث المسلمين من الإبداع الذي لا يفقهه إلا أعلام النقد المستنير من أمثال اليساري فلان وعلان وترتان!

لو أن التيار اليساري الدنيوي الذي يمثّله جابر عصفور يعبر عن نفسه في وسائط ثقافية يملكها، ما اعترض أحد، ولكنه يعبّر عن نفسه في وسائط قومية يملكها الناس جميعاً ومنهم الأغلبية الساحقة المسلمة، وفي الوقت ذاته يمنع هذه الأغلبية الساحقة المسلمة من التعبير عن نفسها في الوسائط التي تملكها، فهل هذا عدل؟ وهل هذه حرية؟.

***

(٣)

يبكي الدكتور جابر عصفور في كتابه «ضد التعصب» من أجل الدكتور نصر أبو زيد الذي رفضت اللجنة العلمية ترقيته إلى درجة أستاذ، ويخصص أكثر من نصف الكتاب للدفاع عن نصر، وسرد محاكماته، وانتقاد الأحكام التي صدرت بردّته والتفريق بينه وبين زوجته نتيجة لتأويلاته الفاسدة لمبادئ إسلامية ثابتة ومعلومة.

والحقيقة أن نصر أبو زيد ضحية لجابر عصفور ومن معه، فقد ألقاه في اليمِّ

وحذره من الغرق وهو لا يعرف العوم!

ويعلم جابر عصفور أن اللجنة العلمية، وخاصة لجنة الأساتذة المساعدين التي كان مهيمناً عليها، مع وجود من هم أقدم منه سناً وعلماً ووظيفة قد ظلمت كثيرين، ونكلت بكثيرين، وغدرت بكثيرين، لا لشيء إلا لأنهم لم يكونوا على منهج أهل اليسار والدنيويين، أو لأنهم أرادوا التعبير عن ذواتهم ونهوضهم في وجه المتاعب والصعاب.

هؤلاء المظلومون ـ وما أكثرهم ـ لم يجدوا صفحة للحوار القومي تساندهم، ولا صحافة يسارية تعضدهم، ولا أقساماً أو مجالس كليات علمانية تدعمهم، بل لم يجدوا من يصغي لهم أو يهدهد أحزانهم، وقد سمعت بأذني أحد أعضاء اللجنة يسخط على المهيمنين عليها، ويقول: إنهم يريدون ذلك، أي عدم ترقية فلان أو علان.. فالترقية المزاجية لم تكن ضد «نصر أبو زيد» ولم تكن رغبة «عبدالصبور شاهين» الذي اتهمه جابر عصفور بتهم غليظة، ولكنها كانت ضد المخالفين لليسار وأتباعه، ورغبة المحكمين اليساريين الدنيويين!.

مشكلة جابر عصفور وجماعته أنهم لا يرون إلا أنفسهم ومصالحهم، وهذه مأساة بكل المقاييس، وكانت الظروف التي تقدم فيها «نصر أبو زيد» للترقية حافلة برغبة جهات خارجية وداخلية للقضاء على بقية مظاهر النشاط الإسلامي، حتى الأنشطة الخيرية، مما أعطى لجابر وجماعته فرصة الانطلاق، ليس دفاعاً عن نصر بقدر ما كانت سعياً لعملية الاستئصال والتشهير بالإسلام، والداعين إليه وإلى تطبيق تعاليمه في الحياة اليومية والعامة، لا شك أن «نصر أبوزيد» كان ضحية لعملية واسعة ضد الإسلام، حيث كان موضوعه مدخلاً لبعث الأفكار الرديئة والكتابات السخيفة والتصورات الفاسدة التي تصب في تقويض مفاهيم الإسلام وأخلاقه، وتخدم الغرب الصليبي الاستعماري وقاعدته اليهودية في فلسطين المحتلة.

فرأينا مقولات الشعر الجاهلي ومستقبل الثقافة في مصر لطه حسين، والإسلام وأصول الحكم لعلي عبدالرازق، والمرأة في الإسلام لمنصور فهمي، وتربية سلامة موسى، ومؤلفات لويس عوض، وغيرهم من الذين استباحوا ثوابت الإسلام وقيم الأمة، يعاد إنتاجها من جديد، أو تطبع مرة أخرى، في الوقت الذي يتم فيه حصار الكتاب الإسلامي والمجلة الإسلامية والصحيفة الإسلامية من خلال أجهزة الدولة.

«نصر أبوزيد» كان شخصاً متديناً، وكان فلاحاً مجتهداً، ولكنه تحول بفضل الهيمنة اليسارية الدنيوية إلى ما اعتقد أنه صواب، فتجرأ على القرآن الكريم والتاريخ الإسلامي بغير الحقيقة العلمية، ودخل في متاهات، ما كان أغناه عنها لو أنه احتكم إلى المفاهيم الصحيحة للتأويل من خلال المنظور الإسلامي، وليس المنظور الغربي «الهرمينوطيقا»، إن القرآن الكريم يضم آيات محكمات وآخر متشابهات، والمحكمات واضحة وضوح الشمس لا يجوز تأويلها لأنها تقنن العقيدة والشريعة في قوانين إلهية لا تحتاج إلى تأويل أو اجتهاد، وقد أجمعت عليها الأمة سلفاً وخلفاً، فما الذي يدعوه إلى اختراق الثوابت واللعب بها؟ إنها الدعاوى التي غررت به وثبت زيفها: حرية التعبير وحرية الفكر، والعقلانية والاستنارة.. وكأن الإسلام لا يعرف شيئاً من ذلك أبداً في مفهوم اليساريين!.

أما المتشابهات من الآيات فمردها إلى أولي العلم الذين يملكون صلاحية البحث والتحري، وهؤلاء هم الثقات الذين تستريح إليهم الضمائر والأفئدة، ولهم اجتهادهم أو تأويلهم الذي يصل بهم إلى الحقيقة والصواب بإذنه تعالى.

لقد أخطأ نصر حامد أبوزيد، ورصدت محكمة النقض ـ أعلى درجات التقاضي ـ عدداً من أخطائه الفادحة والفاضحة، ولكن هذا لم يقنع جابر عصفور الذي بات ينوح على نصر، ويهجو القضاة والمحكمة والحكم، ويستشهد بآراء اليساريين والدنيويين الذين انحازوا إلى التجليات الفكرية الاستعمارية.

مشكلة جابر وجماعته مركبة ومعقدة؛ لأنهم يرفعون قميص عثمان ويطالبون بالثأر له، ولكنهم في الحقيقة يريدون الانتقام من الإسلام الذي يمثل عائقاً وحائط صد خطيراً في وجه التغريب والعلمنة والهيمنة الاستعمارية.

ترى لو أن نصر حامد أبوزيد استخدم التأويل في تفسير الإنجيل والتوراة، وذهب إلى عكس ما تعارف عليه الكرادلة والحاخامات هل كانوا سيتركونه أو يتركون المؤازرين له؟ وهل كان جابر عصفور وجماعته يستطيعون رفع أصواتهم، بل يتحدون القانون الذي يحظر التعليق على الأحكام الصادرة عن القضاء، وخاصة محكمة النقض؟

هل وصل الأمر إلى أن يكون الإسلام ديناً مستباحاً وأن يكون تسفيه أحكامه وتشريعاته ومبادئها التي تربط الفرد بالمجتمع وتضع أسس العلاقة بين الراعية والراعي، أمراً مطلوباً من جهات خارجية وداخلية لإذلال العرب والمسلمين، وترسيخ أقدام اليهود في فلسطين. ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا ﴿٦٥﴾ ﴾ [النساء].

***

(٤)

محنة نصر أبوزيد، التي أفاض جابر عصفور في الحديث عنها عبر صفحات كتابه «ضد التعصب» تمثل نموذجاً للعب بالنار الذي يقوم به التيار اليساري الدنيوي، حين تلتقي أهدافه مع غايات الاستبداد وقهر الوطن.

خذ مثلاً مصطلح «التنوير»، إنه مصطلح مخادع مخاتل، لأنه يراوغ القراء وخاصة عامتهم الذين يفهمون المعنى الظاهري، المباشر للمصطلح، وهو الإضاءة أو إشاعة النور ونشره، ولكن المعنى بمفهومه الأوروبي - كما يعرف جابر عصفور ويقصد - يكمن في الإيمان بما هو واقعي وطبيعي فحسب، مما يعني رفض الغيب والوحي

والإله.

إن إعلاء شأن العقل دون سواه، يعني رفض الوحي الذي يمثله عندنا نحن المسلمين «النقل» متمثلاً في القرآن الكريم والسنة المطهرة والإجماع. إن العقل لا يتناقض مع النقل في الفكر الإسلامي.. حتى المعتزلة الذين يفخر بهم جابر عصفور وتلميذه نصر أبوزيد، يستخدمون العقل لإثبات النقل.. وإذا كان التنويريون الأوروبيون قد آمنوا بالعقل وحده، فذلك أمر طبيعي، لأن الكنيسة الغربية أعطت لنفسها حق التطهير والحرمان، وقيَّدت العقل، وأفسحت المجال للخرافة، وحاربت العلم والبحث، واستعبدت البشر، ونشرت الظلام في كل مكان، وهو ما لم يحدث في الإسلام، وفي العصور المظلمة كانت بغداد تفخر بأنها تخلو من وجود أمي أو أمية، وفي الوقت ذاته كان «شارلمان» إمبراطور الدولة الرومانية لا يعرف كيف يكتب اسمه.

من مزايا التنوير الأوروبي، أنه أكد على كرامة الإنسان، بصرف النظر عن الناحية العقدية، ولكن التنويريين العرب، يرون التنوير محدوداً بنقطة واحدة هي إلغاء الإسلام، لأن مرجعيته تقوم على النقل، وهي القرآن الكريم والسنة النبوية وإجماع المسلمين، وقد دفعهم هذا إلى الرضا بسحق الإنسان «لأنه مسلم»، وخدمة الأنظمة المستبدة «التمرّغ في خيراتها بالتالي»، والصمت عن ممارساتها في مصادرة الحرية والكرامة والشورى «التي هي أكبر مساحة من الديمقراطية»، والمساواة والعدل والمشاركة في صنع الأوطان.. في أوروبا لا تقتحم الشرطة بيت مواطن في الفجر، مهما كانت التهم الموجهة إليه، ولا يتم تعذيبه بأحدث ما وصلت إليه التكنولوجيا، ولا يُلقى في السجن دون محاكمة، ولا يُعاد اعتقاله بعد تكرر أحكام الإفراج عنه، ولا يُحاكم أمام قاض غير قاضيه الطبيعي، ولكن هذا كله يحدث في كثير من البلاد العربية، ويؤيده أهل التنوير العرب، ويرونه جزءاً من التنوير!.

ويستخدم جابر عصفور مثلاً مصطلح «التأسلم» و«المتأسلمين» تعبيراً عن كل من يرى ارتباط الإسلام بشؤون الحياة والمجتمع والحكم والاقتصاد والتربية واجباً، وهذا المصطلح سكَّه شيوعي سابق كان تلميذاً لهنري كورييل ـ الصهيوني الهالك ـ وصار مليونيراً حالياً ومتأمركاً بارزاً. وقد أكثر جابر عصفور من ترديد هذا المصطلح على مدى اتساع كتابه ليؤكد على حقيقة أن كل من يدعو إلى الإسلام بمفهومه الصحيح هو دعيّ يطلب الحكم ويسعى إليه.

والتأسلم بهذا المفهوم التنويري يعني أن صاحبه ليس مسلماً حقاً ويتستر بالإسلام، أي أنه كافر، وهو ما يسميه جابر عصفور وشيعته بالتكفير، ويعيبه على بعض المسلمين الذين يكفرون الآخرين، ويفتشون في قلوبهم.. ولكن ما يعيبه جابر عصفور على غيره، يقترفه هو.

وهكذا فإن علماء الدين ورجال الأزهر، وكل من يكتبون أو يدعون إلى الإسلام الشامل هم كفرة عند جابر عصفور وشيعته، فضلاً عن كونهم إرهابيين يستحقون الاستئصال والسحق.

ومثل «التنوير» و«التأسلم» يستخدم عصفور مصطلح «الأصولية» بمفهومه الغربي، وهذا المفهوم يجعل المصطلح مقيتاً وكريهاً، لأنه ضد الحياة والتقدم والمستقبل، وتطبيقاته عند الأصوليين اليهود والصليبيين في أمريكا وكندا والغرب توحي بالتخلف الشديد والعداء للحضارة والمدنية.. فهل الأصولية عند المسلمين كذلك؟ الحقيقة أن الأصولية عند المسلمين مفخرة لهم ولدينهم ولحضارتهم، فهي تعني القياس والاستحسان والمصالح المرسلة والاجتهاد الذي يحقق صالح الناس.. وإذا كان بعض الأصوليين في الغرب يرفض نتيجة المدنية الغربية الحديثة من آلات ومبتكرات، فإن الأصولية عند المسلمين تسعى لتوظيف هذه المنتجات وتقبلها في الدائرة اليومية الإنسانية.. وبالطبع، فإن أصولية المسلمين دليل على الوعي والتفتح ومعانقة الحياة، وفارق كبير بين من يرفض استخدام المصباح الكهربي، ومن يوظفه

ليستفيد منه على أكبر نطاق.. ومن المؤسف أن جابر عصفور في كتابه «ضد التعصب» ظل يلف ويدور حول معنى الأصولية لغوياً دون أن يلتفت إلى دلالتها حضارياً لدى علماء المسلمين، مما أوقعه في التأويل الخاطئ.

لا ريب أن «جابر عصفور» يجد متعة في استخدام المصطلح استخداماً مراوغاً يخدم أهداف التيار اليساري الدنيوي، ويدعم السلطة الشمولية التي تحكم بالطوارئ والمحاكم العسكرية، وما رأيناه في استخدامه للتنوير والتأسلم والأصولية، ينسحب على بقية المصطلحات التي يبثها عبر صفحات كتابه «ضد التعصب» مثل الاجتهاد، والتعدد، ونسبية النتائج، والمجتمع المدني، والدولة المدنية، والاستبداد الديني «يقصد الإسلامي!»، والسؤال والشك، والتجريب والإبداع، ورجال الدين والتعصب الديني، والاتباع والابتداع، والثقافة التقليدية، والدولة الدينية، والخطاب الديني، وجماعات الضغط المتأسلم... إلخ.

***

(٥)

يُخصص جابر عصفور جزءاً غير قليل من كتابه « ضد التعصب » دفاعاً عن «حيدر حيدر» صاحب الرواية البذيئة الفاجرة « وليمة لأعشاب البحر» ، وجابر عصفور له ولع خاص بالكتّاب «الطائفيين » ، فهو يتحدث عنهم كثيراً ويحتفى بهم كثيراً وعلى سبيل المثال ، فقد خصص لـ « على أحمد سعيد » المشهور باسم «أدونيس» عدداً خاصاً من مجلة «فصول» عندما كان رئيساً لتحريرها ، ويوم وفاة «سعدالله ونوس» خرج عن سياق كلمته فى ندوة كانت مخصصة للاحتفال بمحمد فريد أبو حديد ، ليرثى بحزن وهلع الكاتب النصيرى الراحل بصورة كادت تغطى على المحتفى به !.

ومع «حيدر حيدر» فقد ذهب إلى أبعد من ذلك ، حيث كانت مشورته لوزير

الثقافة بمصادمة الأمة كفيلة بإثارة القلاقل والاضطرابات ، فبعد أن أعلن الوزير – فاروق حسنى – أن رواية الوليمة ستخضع للتحقيق ، خرج ليعلن – وفقا للمشورة – أنها رواية رائعة وليس بها ما يُسىء إلى الإسلام أو المجتمع ، وتجرأ الوزير على رافضى الرواية بكلام مستفز، فتحرك الطلاب فى جامعة الأزهر ليتظاهروا ، ثم كانت اللجنة التى شكلها الوزير برئاسة «عصفور»لدراسة الرواية سبباً آخر من أسباب إثارة التوتر ، حيث غالط أعضاؤها ، ودلسوا على الأمة ، وزعموا أنهم وحدهم أصحاب الاختصاص فى قراءة الرواية وفهمها والحكم عليها ، أى احتكار القول الفصل فى شأنها ، مما يعنى أن غيرهم – ولو كان متخصصاً – لا يفهم الرواية ولا يستطيع تقويمها ...

والرواية ببساطة شديدة رواية ماركسية كتابة وأشخاصاً ، وكما يعلم أبسط الناس ، فالماركسية ضد الإسلام ، ومعادية له ، وهذا ما صنعته الرواية ، فقد سبت الذات الإلهية على لسان شخوصها ، وأساءت إلى النبى – صلى الله عليه وسلم – ، وهو ما أكده حيدر فيما بعد حين تحدث إلى إحدى القنوات الفضائية . . ثم إن الرواية الرديئة فناً وإبداعاً – حافلة بالإباحية والجنس الفج والدعوة إلى الشذوذ ، ومع هذا تخرج لجنة عصفور لتهجو الأمة التى لا تفقه قراءة الرواية ، ولا تفهم تجلياتها الإبداعية الرائعة فى مفهوم اللجنة اليسارية الدنيوية !، ثم – ويا للمفارقة – تتحدث عن دفاع الرواية عن الإسلام من خلال وصف المجاهدين الجزائريين وهم يهبطون من الجبال بعد انتصار الثورة ويهللون ويكبرون !.

وكم رأينا من تدليس وكذب ، فى نقل الأقوال وتفسير العبارات دون خجل أو حياء ، وكانت النتيجة أن تصدت قوات الشرطة لطلاب الأزهر ، وسقط جرحى ، وقبض على عديدين ، وتواترت أنباء عن تعذيبهم ، ثم كانت الطامة الكبرى بإغلاق حزب العمل ذى التوجهات الإسلامية ، وإيقاف صحفه ، مما نتج عنه تشويه صورة الدولة «المدنية» التى ينافح عنها عصفور ، حيث ظهرت بمخالب

عسكرية شرسة .

ولا يجد «جابر عصفور» غضاضة فى قلب حقائق الأشياء ، وهو يسرد قصة الوليمة البذيئة وما رافقها من أحداث ، فيُسميها «الرواية المظلومة !» ويؤكد على أن مظاهرات طلاب الأزهر حركتها قواعد «الإخوان المسلمون» فى الجامعة . ثم يقدح فى الأزهر بطريقة غريبة ، ويصف ثقافته بثقافة النقل والتقليد المعادية للعقل «ولا يُشجع على الاجتهاد والاختلاف ، والنتيجة هى شيوع الجهل الذى يتكاثف كما تتكاثف الظلمة ، والتعصب الذى ينمو أسرع من ورد النيل القاتل ، والاندفاع إلى العنف الذى ينتظر إشارة» (ص ٤١٢) .

إن ثقافة الأزهر الذى يضم مئات المعاهد وعشرات الكليات فى مختلف التخصصات مستمدة من الشريعة ، وتشمل الطب والهندسة والصيدلة والعلوم ، ويتدرب طلاب الأزهر منذ الصغر على فقه المذاهب ونحو المدارس وآراء علماء الكلام ووجهات نظر المفسرين وروايات المحدثين وأقوال المؤرخين .. فهل يمكن لمنصف بعد ذلك أن يصف الأزهر بالجهل والتقليد والعنف ؟ .

إن جابر عصفور – وحده – هو الذى يستطيع أن يندفع بتعصبه الدنيوى «غير العقلانى» ليسوء الأزهر ويهجوه هذا الهجاء المقذع دون أدنى تحفظ ! والمفارقة أن شيعته اليسارية الدنيوية دبجت – ذات يوم – مدائح فى أحد شيوخ الأزهر الذى أحل فوائد البنوك ووافق السلطة فى اتجاهاتها ، ولم تبخل عليه بوصف «المستنير» ، ولا أدرى إن كان فضيلته قد أدرك المغزى الفلسفى لهذا الوصف أم لا ؟

إن الرواية البذيئة كشفت حقيقة التدليس اليسارى الدنيوى وتخليطه الفكرى وخطابه «الديماجوجى» سعياً لإرضاء الاستبداد وقهر الشعب ، وأيضاً لاستئصال الإسلام وجذوره الراسخة من وطن يعده أهل الأرض المسلمون عقل الإسلام وذراعه القوية فلصالح من يفعل ذلك اليساريون الدنيويون ؟ اسألوهم .

لقد أدان الأزهر الشريف الرواية البذيئة وأكد بيانه الصادر بهذا الشأن أن الرواية كلها «تحرض صراحة على الخروج على الشريعة وعدم التمسك بأحكامها».

فكان غضب عصفور على الأزهر ضارياً، ولم يحتمل رأى الأزهر فى الرواية، ولم يقبل الرأى الآخر، فراح يحرض على الأزهر وطلابه وأساتذته والحركة الإسلامية، ويصف الرواية البذيئة بالرواية «المظلومة!»، ويقلب الحقائق مااستطاع إلى ذلك سبيلاً.

***

(٦)

يحرص جابر عصفور في كتابه «ضد التعصب»، على مطاردة الثقافة الإسلامية مطاردة أمنية من خلال تحريضه السافر ضد وسائط التثقيف الإسلامي، إنه يسمي الثقافة الإسلامية بثقافة العنف، وهي التسمية الرائجة في الغرب الصليبي الاستعماري الذي لا يرى في ثقافتنا إلا الإرهاب والتعصب والعنف، وهي التسمية ذاتها التي تشير إليها العصابات اليهودية في فلسطين عندما تتحدث عن الإسلام وقيمه.

ثقافة العنف عند جابر عصفور «ثقافة مرجعيتها دينية!، تبدأ وتنتهي بالدين الإسلامي على نحو ما تتأوّله مجموعة من الأفراد أو التنظيمات أو الجماعات أو بعض المؤسسات الدينية»، ثم يستدرك على ذلك قائلاً: «ويعني ذلك أن السند الديني المباشر لهذه الثقافة ليس نصوص كتاب الله وأحاديث الرسول وسنته، وإنما تأويل هذه النصوص بما يشدّها إلى هدف بشري بالضرورة، ويضعها في سياق من العقلنة التفسيرية الموظفة لخدمة بعينها، غاية ترتبط بما يحقق مصالح الأفراد أو الجماعات أو التنظيمات أو المؤسسات التي تجعل من هذا التأويل، أو هذه العقلنة التفسيرية، أصلاً لوجودها، ومبرراً لاتجاهاتها، ودافعاً لمواقفها وأفعالها، والهدف السياسي لهذه العملية هو التمهيد الفكري لإقامة دولة دينية تحل محل الدولة المدنية»

(ص٤٤١).

مشكلة جابر عصفور أنه يراوغ دائماً في كتاباته ومصطلحاته ليحقق التأثير المطلوب لدى القراء، ولكن القراء الواعين يدركون أنه يناقض نفسه دائماً، فكثيراً ما اتهم الحركة الإسلامية بل الفكر الإسلامي بالنقل والتقليد والجمود، ولكنه في الفقرة السابقة يتحدث عن «العقلنة التفسيرية» التي تملكها ثقافة العنف كما يسميها أو ثقافة الإسلام، كما يقصد في حقيقة الأمر.

إنه يصم هذه الثقافة وأصحابها بعدم العقلانية، ولكنه هنا يثبتها لهم حتى لو كانت في اتجاه مضاد له مما يعني أن الرجل ليس على موقف عقلاني راسخ، بل موقف عاطفي تعصبي لا يطيق وجوداً للثقافة الإسلامية.

إن جابر عصفور يرفض المرجعيّة الدينية أي المرجعية الإسلامية، وهذه رؤية غربية أو رؤية كنسية تحديداً، تختلف بالضرورة اختلافاً كاملاً مع الرؤية الإسلامية التي ترى أن الإسلام يحكم المسلم في كل شيء.

لقد وضَّح الإسلام في القرآن الكريم والأحاديث الشريفة أحكاماً أساسية وفرعية في العبادات والمعاملات والسلوك والقيم والعلاقات بين المسلمين وغيرهم، وبين الدول الإسلامية والدول الأخرى، وهذه هي المرجعية الإسلامية «لا الدينية كما يسميها جابر عصفور»، ولا أعتقد أن مسلماً مؤمناً بالإسلام حقاً يمكن أن يقبل بالتنازل عن الإيمان بالجانب التطبيقي من الإسلام مكتفياً بالجانب الروحاني، لأن هذا إيمان ببعض الكتاب وكفر ببعضه الآخر.. ويبدو لي أن جابر عصفور يعيد إنتاج مقولة علي عبدالرازق في كتابه الشهير «الإسلام وأصول الحكم»، وإذا كان الرجل قد تراجع في كهولته عن هذه المقولة، فإننا نسأل الله أن يتراجع جابر عصفور عنها هو الآخر، وأن يكون من جنود الإسلام الذين ينصرونه وينافحون عنه، كما تمنيت في بداية حديثي حول كتابه.

إن التأويل الذي يتحدث عنه عصفور، ليس صحيحاً، فالأمة لا تقبل إلا ما يتفق مع القرآن الكريم والسنة المطهرة، وليست هناك قداسة لأحد أو عصمة لمخلوق في الإسلام، فالقداسة لله وحده، والعصمة لنبيه ﷺ، وما عداه يؤخذ منه ويُردّ عليه، وقد تحدث القرآن الكريم عن قضية التأويل بوضوح وحسم:

﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ ۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ ۗ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۘ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴿٧﴾ ﴾ [آل عمران].

إن الدولة في مصر والبلاد العربية والإسلامية لن تكون إلا دولة إسلامية (وليس دينية!)، مرجعيتها الإسلام شئنا أم أبينا، لأن جماهير الأمة ليست على استعداد لمفارقة الإسلام واللهاث وراء الغرب الصليبي، ولو أراد بعض حكامها.. بل إن الغرب الصليبي يعد الدول العربية والإسلامية جميعاً «دولاً أصولية» أي إسلامية، حتى تلك التي تستأصل الإسلام وتحاربه في إعلامها وبوساطة «مثقفيها المستنيرين».

والدولة الإسلامية هي الدولة المدنية الوحيدة في العالم ، لا شأن لنا بما هو واقع؛ لأنها نقيض الدولة الدينية (الكنسية واليهودية)، وهي الدولة الوحيدة التي تجعل من تمام الإيمان، بل من أسسه رفض العنصرية والظلم والغدر، وتقيم بنيانها على التسامح والعفو والتعاون والحرية والشورى.. وليت جابر عصفور يتخلى عن الرؤية الغربية للإسلام، ويحاول قراءته بعقلانية وحياديّة، بعيداً عن صخب التعصب التنويري، والتعصب السياسي، ورغبة الاستئصال لجذور الإسلام.. ولاشك أنه سيجد ثراءً عقلياً وحضارياً باهراً يفوق ما لدى الغرب والشرق جميعاً.

وأكتفي بهذه السطور متمنياً لصديقي اللدود الخير والعافية والسلامة من كل شر.

❖❖❖

الست فلة .. والست تونس!

قبل فترة ذهب إلى تونس نفر من الصحفيين والكتاب المصريين الذين يخدمون نظامنا البوليسى الفاشى ، أو يرضى عنهم على الأقل ، وراحوا يبشروننا بالتطور الذى حدث فى البلد الشقيق ، والتقدم الذى أنجزه فى كافة المجالات ، ولم ينسوا بالطبع أن يحدثونا عن « الكسكسى » والأكلات الشعبية التونسية ، وأشاد بعضهم بالإنجاز الهائل الذى حققته « تونس الخضراء » فى مجال التحديث ، وكان مظهره أنه لا توجد فتاة محجبة فى كلية الآداب التونسية التى زاروها !

وذراً للرماد فى العيون أشار بعضهم إلى ما يُسمّى ببعض السلبيات القليلة التى تجعل من تأثير الإيجابيات (!) موضع تساؤل !

كتاب السلطة المصريون الذين ذهبوا إلى تونس يعلمون جيداً أن النظام الحاكم هناك بوليسى فاشى ، يقوده دكتاتور ، ولاؤه لفرنسا والغرب واليهود ، وهو لا يخافت بذلك بل يعلنه فى كل وقت وحين ، وكان وزيراً لداخلية يده الراحل «بورقيبة » ، وجلاداً له ، ثم انقلب عليه وعزله وعيّن نفسه ديكتاتوراً بديلاً له يحكم بالحديد والنار ، وصنع نظاماديكورياً ، يعتمد على مجموعة من الأحزاب الكارتونية التى تشبه أحزاب مصر الرسمية ، وفى الوقت نفسه راح يستأصل الإسلام ، ويغتال الإسلاميين ويعتقلهم ويعذبهم بلا رحمة ، ضارباً عرض الحائط بالأخلاق والقيم والقوانيين المحلية والدولية ، وضم إلى الإسلاميين مجموعات أخرى من المستقلين والشيوعيين ، ولم تكن النساء بمعزل عن ذلك .. فقد « شرّفن » السجون التونسية

ومعتقلاتها ، وفى الوقت نفسه ، فقد اختار عالم سلطة وفقيه شرطة جعله وزيراً للأوقاف – مثلما يفعل نظراؤه فى دول أخرى ، وراح هذا الوزير يُفتى بأن الحجاب ليس من الإسلام ، وأنه زى طائفى !! أى إن تونس المسلمة (٩٩٪ من سكانها مسلمون) يمثلون « طائفة » ، أى أقلية ، ينبغى عليها أن تتجنب الزى الطائفى وتمتنع عنه حتى تكون مستنيرة متسامحة ؛ لأن الحجاب رمز للتخلف والظلام والأصولية والتطرف والإرهاب ، بمفاهيم سيد البيت الأبيض وخدامه فى المنطقة العربية أو الشرق الأوسط الكبير كما يسمونه !

ولأن النظام البوليسى الفاشى فى تونس يكره الإسلام والمسلمين فقد حرّم الحجاب على الطالبات فى المدارس والجامعات ، والموظفات فى الهيئات والمؤسّسات ، ومن ترتدى الحجاب من هؤلاء أو أولاء ، فإنها تُعامل معاملة عنصرية تضعها فى طبقة أدنى ، ويمكن أن تتعرض لمتاعب لا حد لها . ولم يقتصر الأمر على التونسيات المقهورات المقموعات بقوانين الوحشية البوليسية الفاشية ، فقد امتد القهر والقمع إلى دمية تُباع فى الأسواق على شكل فتاة محجبة تلهو بها البنات اسمها « فُلّة » لذا تفرغ لها النظام البوليسى الفاشى ، وترك القضايا المهمة كافة سواء على المستوى الداخلى أو المستوى الخارجى ، وراح يطارد فُلّة فى المكتبات والمحلات والأسواق ، حتى الحقائب المدرسية المرسوم عليها « فلة » أخذ يُصادرها ، ويشغل قواته البوليسية فى عملية من أغرب العمليات السياسية التى يشهدها زماننا العرب المهزوم .. دولة بكامل أجهزتها تتفرغ لملاحقة « دُمية » حتى لا يُقال إن نظامها يتعاطف مع الإرهاب !

قبل فترة نشرت بعض المواقع الإلكترونية أن النظام البوليسى الفاشى فى تونس الخضراء يفكر فى مشروع يضمن بمقتضاه السيطرة التامة على « المساجد » – أى والله المساجد ! – ويتلخص هذا المشروع فى تخصيص بطاقات ممغنطة يحملها المتردّدون على المساجد ، وكل بطاقة تتعرف على بوابة المسجد المخصص لصاحبها

فى الحىّ الذى يسكنه ، فلا يستطيع مسلم تونسى فى صفاقس مثلاً وأدركته الصلاة فى العاصمة أن يدخل أيا من مساجدها ، لأن البطاقة الممغنطة لن تقبل فى بوابة أى مسجد يُريد دخوله ! وكان الهدف كما قال المشروع هو التعرف على المصلين حتى لا يكون بينهم « إرهابى » أو « متطرف » يأتى من هنا أو هناك !

وحين اتسع نطاق النشر عن هذا المشروع التافه الحقير الذى يدل على خسّة أصحابه وتفاهتهم وحقارتهم ، انطلقت ألسنة النظام وأبواقه الكاذبة والمنافقة تنفى وتنفى ..!

وكأنهم يظنوننا بلا عقول ولا منطق .. ويظنون أن هناك أجهزة متفرغة للتأليف والنشر تقدم للناس مثل هذه القضايا والحكايات .. لقد وجد النظام التونسى البوليسى الفاشى ، أن مشروعه سيضعه فى وضع حرج غير مسبوق على المستوى السياسى والمستوى الإسلامى ، فتراجع صاغراً ذليلاً أمام غضب الرأى العام الإسلامى ، وأعلن أن المشروع ليس له أى أساس من الصحة .. وهدأ الناس لهذا الإعلان !

بيد أن النظام الذى اختار إعلان الولاء للعدو النازى اليهودى فى فلسطين المحتلة ، والارتماء على أقدام الشيطان الأمريكى ، فضلاً عن الاستسلام الكامل لفرنسا التى مازالت تقوم بدورها فى فرنسا تونس فكراً وثقافة وإعلاماً وسياسة ، وتتستر على كبار اللصوص من المقربين إلى النظام ، أقول إن هذا النظام لم يحقق إنجازات تُذكر إلا فى إحكام قبضته على الشعب الشقيق ، والعمل على استئصال الإسلام من صدور بنيه ، بعد أن استأصله من الجامعات والمدارس والجامعة الإسلامية العريقة « جامعة الزيتونة » التى ظلت قروناً تحمل شرف دراسة العلوم الشرعية الإسلامية من جيل إلى جيل ، وقد سخرت لهذه المهمة الآثمة والشريرة شيوعيا معروفا ، تامرك فيما بعد ، اسمه « العفيف الأخضر » الذى كان من أولى

مهامه عندما تولى وزارة التعليم العالى ، أن يقضى على الشريعة وعلومها فى جامعة الزيتونة العريقة وبقية جامعات تونس ، إرضاء لسادته الصليبيين المستعمرين واليهود النازيين الغزاة !

تونس السلطة البوليسية الفاشية ، تبذل كل جهودها ليرضى عنها سادتها الصليبيون واليهود ، فتعمل على مطاردة الإسلام والمسلمين ، وقد امتلأت سجونها ومعتقلاتها بالمظلومين ، وفى المهاجر الأوروبية والأميركية عشرات بل ألوف التونسيين المنفيين أو الهاربين من قبضة النظام الحديدية ، التى لا تعرف الله ولا تعرف الرحمة .. وقد امتدت يدها لتصل إلى الست « فلّة » .. بعد أن هيمنت على الست « تونس » !وبقي سؤال عن جمعيات المرأة عندنا المشغولة ليل نهار بتحرير المرأة كما تدعي : أين هذه الجمعيات من اضطهاد المرأة المسلمة في تونس ؟ أم إن الإسلام ممنوع من الاهتمام عند هذه الجمعيات ؟

❖❖❖

اخلع إسلامك.. تعش آمنًا؟!

لا مفر إذًا من خلع الإسلام كي ترضى عنك السلطة ، وكتاب لاظوغلي ، واليسار المتأمرك ، وأهل الهوى ، وأصحاب البلد!

إذا لم تخلع إسلامك ، فيجب أن تدفع الثمن غاليا ..

إذا كنت أستاذا جامعيا ،فيمكن أن يلقى بك على « البرش» في أية لحظة ، وتحاكم أمام محكمة عسكرية ، ولو برأك القضاء المدني !

وإذا كنت صحفيا أو قاضيا ، وذهبت لتحرى الحقيقية ، أو التضامن مع المظلومين على سلم النقابة ، أو بوابة النادي ، فأنت معرض للضرب بالبيادة حتى تفقد الوعي ، ويسيل دمك ، ثم يقبض عليك في المستشفى ، وتلقى فوق «البرش» ، حتى يتم الإفراج عنك أو تقدم إلى محكمة عسكرية .

إذا كنت رجل أعمال ناجحا ، وتقيم مشروعات تخدم البلاد والعباد ، وتستوعب عشرات العمال الذين يعولون عشرات الأسر ، فأنت تقوم بعملية غسيل أموال ، وتدعم تنظيمات مسلحة ، ويجب أن تقدم إلى محكمة عسكرية ..

وستجد في كل الأحوال أبواقا مأجورة تتحدث عن مشروعية المحاكمة العسكرية للمدنيين بقلب بارد ودم بارد – اللهم اجعلهم يقعون في قبضة المحاكمة العسكرية كي يذوقوا مثلما يذوق الأبرياء .

إذا كنت ممن يرفضون ثقافة الاستعمار الأميركي ، والاستسلام للصهيونية ، فأنت رجعي وظلامي وإرهابي ، ويجب أن تمنع من الكتابة وتغلق دور النشر التي

تسير على منهجك ، ويشرد عمالها وموظفوها ، وتصادر أموالها وكتبها .. وخاصة إذا كنا على أبواب معرض الكتاب ..

وإذا كنت تصر على الإسلام دينا ودولة ، ورؤية وتطبيقا ، فأنت من المتخلفين الموالين للوهابية والسلفية والماضوية ، وضد العصر والاستنارة والمستقبل ، ومن واجب السلطة أن تقصيك ،وتعتم عليك ، وتستأصلك ..

لم أصدق ما قرأته ، أن هناك نفرا من بني جلدتنا يسعون لجمع توقيعات مليون شخص مصري ، لحذف المادة الثانية من الدستور المصري التي تقول : «إن الإسلام دين الدولة الرسمي ،وهو المصدر الرئيسي للتشريع ».

لم أصدق أن مصر تضم مليون معاد للإسلام ، وكاره له ، ورافض .. هل هؤلاء حقا من مصر المسلمة ، التي يدين سكانها جميعا بالإسلام عقيدة أو ثقافة ؟

رجل قروض طائفي متعصب ،يقترض من أموال المسلمين مليارات لشركاته ومؤسساته التي تبيع للمسلمين ، يطالب بإلغاء المادة الثانية من الدستور أو إضافة «المسيحية » مصدرا أساسيا للتشريع .. يا له من هوان ؟!

قناة تلفزيونية جديدة، تقدم نشرة الأخبار بالعامية المصرية ، وتصوغ برامجها من خلال لغة « الروشنة »، ويشيد كاتب سلطة بهذه القناة من خلال السخرية من المسلمين الأغبياء الذين لا يفهمون لغة العصر ، ولا يعيشون المستقبل ، ولا يفقهون معنى البرامج الشبابية الحية التي تخاطب جموع الشباب (ما الذي سيحصده كاتب السلطة من هذا الغزل الرخيص؟).

كاتب سلطة آخر ينتقد منظمة «حماس»الإسلامية ويسب خالد مشعل وإسماعيل هنية اللذين يقودان شعب فلسطين إلى الهلاك ويستدعى رفاقه الشيوعيين الموالين للصهيونية والأمير كان لتتوقف المذابح بين الفلسطينيين..(إسلام حماس لقمة في زوره وزور الرفاق الذين يريدون التنازل عن فلسطين كي يستريح أشقاؤهم الصهاينة !!).

كتاب سلطة يفترض أنهم متخصصون في علوم الإسلام ، ينوحون على

صفحات الصحف الحكومية ، ويحذرون من قيام « حكومة دينية »، وجعلوا الإسلام (كنيسة) ، وعلماءه (باباوات) لهم حق الغفران والحرمان ، والتدخل في شئون البشر .. وهم أي كتاب السلطة يعلمون ويدركون جيدا أن الإسلام على امتداد تاريخه لم يعرف ما يسمى الحكومة الدينية المزعومة . ولسبب ما سمى العلماء والباحثون عصر صدر الإسلام بالخلافة الراشدة ،أي الحكم الرشيد ، وما بعده سمى بأسماء الحكام وأسرهم ، لأنه لم يكن رشيدا في بعضه .. فكان عصر الراشدين قدوة ونموذجا لحكام يحاسبهم الناس ، ويراجعونهم ، ويناظرونهم .. وكان بعضهم ينام على التراب ، ويرقع ثوبه ، ويتغير لونه نتيجة الطعام المتواضع الذي لا يجد غيره..

أولاد الاستنارة يتركون الدولة البوليسية الفاشية تحكم الناس بالحديد والنار ، وتلقيهم في السجون ، وتقدمهم لمحاكمات عسكرية .. ويعزفون على أنغام الدولة الدينية التي ستقطع رقاب الناس ، وتفرض عليهم الجزية ، ويتناسون الدولة البوليسية الفاشية التي تهجم على البيوت الآمنة في جوف الليل ، وتأخذهم إلى ما وراء الشمس ، لأنهم مسلمون، وتسرق أموالهم ، وتلقى بهم إلى المجهول ، فتيتم أولادهم وهم أحياء ، وترمل نساءهم قبل أن يذهبوا إلى القبور ،وتجوعهم وهم يملكون أموالا لا يستطيعون الوصول إليها ، لأن الحكومة المستنيرة تسيطر عليها ، وتضعها في خزائنها !

معزوفة الدولة الدينية ومخاطرها ، لا تتوقف لدرجة أن يقف منافق في بعض المجالس ويطالب بنفي هذا الشخص أو ذاك ، لأنه ينوى أن يشكل حزبا ذا مرجعية دينية إسلامية ، أما إن كان ذا مرجعية دينية غير إسلامية – وهو قائم بالفعل – فأهلا به ومرحبا ، انطلاقا من فلسفة التنوير المتسامحة مع كل الأديان والفلسفات والأفكار ؛عدا الإسلام الذي صار أخطر من المخدرات ، وصار معتنقوه أخطر على الأمن القومي من سفاح القدس المحتلة إيهود أولمرت الذي يعمل بجد ونشاط لهدم المسجد الأقصى ، وابتلاع ما تبقى من فلسطين ؛ بالقتل والضرب والتدمير والإذلال !

ألم أقل : اخلع الإسلام .. تعش آمنا ؟

الدولة البوليسية الفاشية لا تستطيع أن تقبض على شخص (غير مسلم) في جوف الليل أو وضح النهار !

والدولة البوليسية الفاشية لا تستطيع أن تحول شخصا (غير مسلم)إلى محكمة عسكرية ولو كان جاسوسا ، أو يستعين بشارون لنصرته على بني قومه !

والدولة البوليسية الفاشية لا تستطيع أن تمارس التمييز العنصري مع الأقلية غير الإسلامية أو تهضم حقها ، ولكنها تميز بين الأكثرية تمييزا عنصريا .. فمن كان مسلما لا يستطيع – ما دام بعيدا عن رضا السلطة – أن يصل إلى المناصب العليا ، وليس من حقه الترشح في أية انتخابات قادمة ، بل ليس من حقه الانخراط في الجيش أو الشرطة أو الإعلام أو الخارجية أو النيابة أو القضاء .. بل إن مشاركته في الأندية الرياضية محرمة عليه !

يقولون لك : ألسنا مسلمين ؟ وأقول لهم طبعا .. أنتم مسلمون ، ولكن على الطريقة الأميركية .. والإسلام الأميركي يفهم الإسلام فهما كنسيا لا فهما حقيقيا ، ويجعل من الرائد « موافي » وأشباهه يرون أن لا سياسة في الدين ولا دين في السياسة ، ويطلبون في الوقت نفسه من الشيخ والمفتي تسويغ قراراتهم وتصرفاتهم ضد الشعب والمجتمع.

باشكاتب الدولة يعلن أن مصر دولة علمانية ،وهو لا يدرى أن العلمانية تعني فصل الكنيسة عن الدولة ، ومصر ليس فيها كنيسة بالمعنى الغربي . والكنيسة الموجودة في مصر تدمن اللعب بالسياسة في كل الأوقات ولا يستطيع هو أو غيره أن يفصل بينها وبين السياسة .. ولكن السياسة محرمة على المسلمين ، ومن يقترب منها فعليه مواجهة المحاكم العسكرية ؟!

ألم أقل : اخلع إسلامك ..تعش آمنا، وتفتح لك الأبواب ، وتتحول إلى ملياردير ، ولو كنت طبال درامز ، أو مجرد هتيف في المسيرات ، أو ضابطا سابقا في فن السيطرة ؟

ولا حول ولا قوة إلا بالله العلى العظيم!

مخاطر الدولة البوليسية

يخطئ مثقفو الحظيرة كثيرا ؛ إذا ظنوا أن حديثهم المفتعل عن الدولة الدينية الموهومة أو المتوهمة سيجعل الناس في بر مصر يخلعون إسلامهم ، ويبادرون إلى التمسك بأهداب الدولة البوليسية الفاشية القائمة ، التي تملك نبوتا غليظا تهوي به على رءوس الفقراء والبسطاء والضعفاء ، وتفتح جيوبهم عنوة لتصادر ما فيها باسم الضرائب أو الجمارك أو الطوارئ أو غيرها .. وتحرمهم من الأمن والأمان لحساب اللصوص الكبار وبلطجية الفكر والسياسة والشارع !

يخطئ مثقفو الحظيرة كثيرا ، إذا تصوروا أن الكذب والتدليس والتشويش على صورة الإسلام الإنسانية ، ستدفع الجماهير إلى السير وراءهم ، والاقتداء بهم ، وتصديق أراجيفهم وأباطيلهم التي يتلونها ليل نهار ، في أجهزة إعلام وصحافة تمثل مدفعية ثقيلة ، تطال كل بيت وكل شخص .. أى كل المجتمع ، لسبب بسيط جدا ، وهو أن الدولة البوليسية الفاشية (ومثلها الدولة العسكرية) لا تعرف للإنسان كرامة ، ولا للوطن قيمة ، ولا للحق موضعا . إنها تحكم بالحديد والنار ؛ ولو تجملت بمجالس النفاق ، ومؤسسات الكذب ، ومثقفى الحظيرة ، وأصحاب البلد !

يخطئ مثقفو الحظيرة كثيرا ؛ إذا فكروا بالحق أو بالباطل ، أن الدولة البوليسية الفاشية ، يمكن أن تكون دولة الحرية والعدل والمساواة والكرامة ، لأنها قامت على صناعة الخوف والرعب والجريمة والكذب . إنها دولة الفساد والإفساد والبغى في الأرض ..

لقد تمنيت أن يسأل مثقفو الحظيرة أنفسهم ،لماذا يتهافت الناس على إدخال أبنائهم كلية البوليس ، ويبيعون كل ما يملكون من أجل دفع الإتاوة المطلوبة ، كي يعلق « الابن » « الدبورة » على كتفيه ، وتفاخر أسرته أن لها « ضابطا » في البوليس يحميها ، وييسر لها أمورها ، ويمثل مركز قوة اجتماعيا في مواجهة الجيران والقرية والحي والمدينة ، وإن كان ذلك الحكم العام لا ينفي أن هناك « أبناء ناس » يحتفظون بشيء من القيم والأخلاق ؟

لن يسأل مثقفو الحظيرة أنفسهم هذا السؤال أبدا ، لأنهم ترس فى آلة النظام البوليسي الجهنمي الذي لا يعرف إلا السمع والطاعة والهتاف لأولياء النعم .

القوم مشغولون بتشويه الإسلام ، بل رفضه ..

تأمل مثلا ما يقوله بعضهم من أن قطع يد السارق جريمة وحشية بربرية ، لم تعد صالحة لهذا العصر ، ولن تجتث جريمة السرقة ..

ولا ندري بم نرد على أمثال هؤلاء الذين يفترض فيهم الوعي بالعقيدة والشريعة . لقد تناسوا تماما أن المسلمين لم يخترعوا هذه العقوبة ، ولم يفكروا بها من عندياتهم . إنها أمر إلهي ورد في القرآن الكريم من خلال الآية الكريمة : ﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا جَزَآءًۢ بِمَا كَسَبَا نَكَٰلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿٣٨﴾ ﴾ [المائدة].

قطع اليد أمر إلهي ،وليس جريمة » وحشية بربرية » ، ويأتي عقابا عادلا ينزل على اللص الذي اغتصب ما ليس له .. وقد قنن الفقهاء والمشرعون منهج تطبيق هذه العقوبة .. وقد تشفع بعض الصحابة رضوان الله عليهم عند رسول الله – صلى الله عليه وسلم – ليعفي امرأة من علية القوم من حد القطع ، ولكن الرسول الكريم – صلى الله عليه وسلم – رفض هذه الشفاعة ، امتثالا لأمر ربه ﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا ﴾ وقال قولته الشهيرة : « والله لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها » .. ومعنى ذلك أن حد السرقة ليس اجتهادا شخصيا من بعض

المسلمين أو الجماعات ، ولكنه وحي سماوي ، لا مجال فيه للاجتهاد ..

وأتصور لو أن هذا الحد تم تطبيقه على اللصوص الكبار الذين يسرقون الدولة والناس جهارا نهارا ، وينزحون الملايين بل المليارات المسروقة إلى بنوك أوروبا وأميركا التي تضع يدها في النهاية على هذه الأموال لأن أصحابها غالبا ؛ لايستطيعون الوصول إليها ، فسوف يفكرون ألف مرة قبل أن تمتد أيديهم إلى قرش حرام .. ثم أتصور لو أننا رأينا الكبار بيد واحدة وهم سائرون أو جالسون أو واقفون !.. إنهم سيكونون عبرة لغيرهم وسيحافظ كل على يده لأنها أغلى من كل كنوز الأرض ، وسيشفي ذلك صدور الفقراء والمحرومين والجائعين الذين لا يجدون رغيفا في بعض الأحيان .. بينما اللصوص الكبار يستوردون بالأموال الحرام – وفي ظل حماية الدولة البوليسية الفاشية – وجبات الغداء والعشاء الساخنة من مطاعم أوروبا وفنادقها الفاخرة !

إن ترويع المجتمع ونهب أمواله في ظل الحماية البوليسية الفاشية ، يجعل قطع أيدي اللصوص الكبار جزاء عادلا ، ويعيد الأمن إلى الناس ، ويحفظ حقوقهم وأعراضهم ..

إن عدم تطبيق حد السرقة ، وخاصة فيما يتعلق بالأموال العامة التي ينهبها الكبار ، هو بعض مخاطر الدولة البوليسية الفاشية التي يتحدث باسمها مثقفو الحظيرة ..

ومن مخاطر الدولة البوليسية الفاشية تزوير الانتخابات ، وترويع الناخبين ، وإقامة المذابح للأبرياء ، وأوضح الأمثلة على ذلك ما حدث في الجزائر المسلمة ؛ فعندما فازت جبهة الإنقاذ الإسلامي في الانتخابات التشريعية عام ١٩٩٢م ، قام اليوليس والعساكر بإقالة الرئيس الشاذلي بن جديد ، وألغوا نتائج الانتخابات ، وفرضوا الأحكام العرفية ، وقبضوا على عشرات الألوف من أعضاء الجبهة

الإسلامية ، وعذبوهم في السجون الوحشية التي تقع جنوب الجزائر في الصحراء الإفريقية ، وهي من أسوأ المناطق لشدة حرارتها ، وتلوثها نتيجة التفجيرات النووية الفرنسية أيام الاحتلال الفرنسي للجزائر ، ثم قامت الدولة البوليسية العسكرية الفاشية في الجزائر بعمليات تطهير دموية في القرى والمدن الموالية لجبهة الإنقاذ ، وظهرت اعترافات بعض الجنود والضباط الذين استيقظ ضميرهم لتكشف عن عمليات الذبح التي كانت تطلب منهم بعد تناول المخدرات التي تجعلهم ينفذون أوامر الذبح دون تردد أو رحمة !

إن الحكومات البوليسية الفاشية تصنع العنف والعنف المضاد ردا على عنفها الآثم ، وقد عرف العالم العربي والإسلامي نماذج دموية وإجرامية ، من هذه الحكومات ، قادت بلادها إلى حافة الهاوية ، وقد رأينا الجلادين الذين قادوا رؤساءهم ومسئوليهم وبلادهم إلى أوضاع مأساوية ، بسبب الاستبداد والفساد والقهر الذي لا يفرق بين الناس .

هل يمكن أن تسمع في دولة حرة أقوالا لجلادين ؛ مثل : الضرب في سويداء القلب ، وتثقيب الأجساد ، أو ترى أفعالا مثل خطف المعارضين من أحضان أبنائهم في جوف الليل ، ومصادرة أموالهم وتشويه السيرة وتلويث السمعة بوساطة المثقفين العملاء والكتاب الخونة ؟

إن مخاطر الدولة البوليسية الفاشية ، لا تتوقف عند حد ، ولا تنتهي عند مدى .. إنها شر دائم ، وإذلال مستمر لعامة المواطنين ، لأنها لا تعبأ بدستور ، ولا تحترم قانونا ، ولا تبقى على قيمة .

إن الدولة البوليسية الفاشية تنشر الضلال ، وتضطهد الرجل قبل المرأة ، وتجعل الجميع مصدرا للشر الذي يجب استئصاله بالقهر أو الإزاحة ، حتى تبقى على وجودها الظالم ، وهيكلها الآثم ، وفي الوقت نفسه تطأطئ رأسها أمام العالم الخارجي ، وتبلع إهاناته البالغة ، وترضى بإذلالها في كل كبيرة وصغيرة ، ويكفي أن

ترى صورة بشعة للهوان حين يقول مسئول في الدولة البوليسية الفاشية ردا على طلب بسحب السفير المصري من دولة تهين الأمة وتزري بكرامتها : إننا لن نسحب السفير إلا إذا قامت هذه الدول بغارة جوية علينا !!

نسى المسؤول في الدولة البوليسية الفاشية أن لدولته جيشا يفترض أن يرد على الغارة الجوية ، ويؤدب المغيرين .. ولكنه منطق الهوان والمذلة أمام الخارج .

أسد على وفي الحروب نعامة ..

إن مخاطر الدولة البوليسية أكبر من أن تحصى في هذه المساحة المحدودة .. ومع ذلك يصر مثقفو الحظيرة على الصراخ والولولة من مخاطر الدولة الدينية المزعومة أو المتوهمة التي لم يعرفها الإسلام طوال تاريخه الطويل .

❖❖❖

obeikandl.com

جنرالات الرعب والهزيمة!

مثقفو الحظيرة مشغولون بإهانة الإسلام وتشويهه ورفضه، من خلال أحاديثهم الملفقة عما يُسمى بالدولة الدينية التى سيُقيمها الإسلاميون فى مصر ، لو وصلوا إلى الحكم !

وينسى مثقفو الحظيرة ، أن الدولة الدينية كانت فى الغرب الصليبى المتوحش ، حيث كانت الكنيسة تحكم الأمراء والعامة ، وتُعادى العلم وتحرق العلماء ، وتملك حق التبرئة والإدانة من خلال صكوك الغفران والحرمان .. والإسلام ليس فيه كنيسة .

فيه مسجد فقط ، يجتمع فيه الناس لأداء الصلاة ، يتقدمهم شخص بسيط ، قد يكون أفقرهم أو أقلهم منزلة ، وكل مسلم مسئول عن نفسه ، لا أحد يتوسط بينه وبين خالقه ﴿ وَكُلَّ إِنسَٰنٍ أَلْزَمْنَٰهُ طَٰٓئِرَهُۥ فِى عُنُقِهِۦ ۖ وَنُخْرِجُ لَهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ كِتَٰبًا يَلْقَىٰهُ مَنشُورًا ﴿١٣﴾ ٱقْرَأْ كِتَٰبَكَ كَفَىٰ بِنَفْسِكَ ٱلْيَوْمَ عَلَيْكَ حَسِيبًا ﴿١٤﴾ ﴾ [الإسراء] .

مثقفو الحظيرة ، وبعضهم لا يُصلى ولا يصوم ولا يحج ولا يُعطى الزكاة ، وبعضهم لا يفيق من الخمر ، والبعض الآخر لا يتورع عن اقتراف الفواحش ؛ يجدون فى أنفسهم الجرأة للفتيا فى أمور الإسلام ، والحكم على تشريعاته بعدم الصلاحية فى عصر الذل والهوان والتبعية للأعداء ، مثل ذلك الذى قال : إن حدّ السرقة يمثل الوحشية البربرية ولا يُلائم زماننا ، أو ذلك الذى قال : إن الإسلاميين يذبحون الناس ، ويستبيحون الأموال والأعراض ، على طريقة عادل إمام فى أفلامه عن الإرهاب ، التى لا تقوم على منطق من الفن أو الواقع .

مثقفو الحظيرة تحوّلوا إلى جنرالات ، ويشبهون الجنرالات الذين يحكمون البلد ،

ويرسمون خطاها ، ويبثون الرعب فى قلوب الشرفاء ، ويقودون الوطن إلى هزيمة محققة : حضارياً وعسكرياً وإنسانياً .. هؤلاء الجنرالات الذين يشكلون عصب الدولة البوليسية الفاشية ، لم يتوقف وجودهم عند أجهزة الأمن وحدها ، والموانئ والمطارات والأحوال المدنية .. وغيرها ، ولكنهم تسللوا إلى شرايين المجتمع وجروا فيه مجرى الدم فى الجسم البشرى ..

إنهم موجودون فى الحكومة بوصفهم وزراء يقودون الحياة المدنية فى مجالات هى أبعد ما تكون عن تخصصاتهم وخبراتهم . مهمتهم هى الأمر والنهى والولاء للنظام البوليسى الفاشى . ومن كان فى الأصل مدنياً وصار وزيراً ، فإن كبار مساعديه يُعيّنون من الجنرالات الذين تصير بيدهم مفاتيح الأمور كلها . وزير الثقافة له مدير مكتب برتبة جنرال ، يفوق فى سلطاته وقدراته ومشيئته أمين المجلس الأعلى للثقافة ورئيس قصور الثقافة ورئيس الأوبرا ورئيس دار الكتب . بل إن هيئة الكتاب المصرية التابعة لوزير الثقافة يقودها جنرال أيضاً ، وينافس الوزير فى صلاحياته .

وزير الإعلام ، له مساعد برتبة جنرال يقود عصب وزارته وهو اتحاد الإذاعة والتليفزيون ، ويتحكم فى جموع الأفراد الذين يُشكّلون بنيان الوزارة .

وزارة التعليم العالى ووزارة التربية ووزارة الأوقاف ووزارة الطيران ووزارة الحكم المحلى ، تخضع خضوعاً كاملاً لجنرالات الداخلية ، أو وزراؤها أنفسهم جنرالات .

الوزارات الأخرى منسوبة بصلة إلى الجنرالات تبعية أو خضوعاً أو تقديم تقارير أمنية للجنرالات .

معظم المحافظين ، يتقدم أسماءهم لقب سيادة اللواء المحافظ ، وكثير من رؤساء المدن والأحياء يسبق أسمائهم رتبة سيادة اللواء .

جهاز محمو الأمية يقوده لواء ، وكثير من رؤساء المصالح ومديرى الهيئات ينتسبون إلى رتبة الجنرال .

الدولة البوليسية الفاشية التى تحكم بالأحكام العرفية طيلة نصف قرن أو يزيد لا تسترعى انتباه مثقفى الحظيرة ، ولا تُقلق بالهم ، ولا تؤرق ضمائرهم ، حتى لو استباحت أمن الشرفاء ، واختطفتهم فى جوف الليل من أحضان أبنائهم وصادرت أموالهم ، وقدمتهم لمحاكمات عسكرية بعد أن برأهم القضاء المدنى .

لقد جعلت من التجسس على المواطنين ومراقبة هواتفهم ورسائلهم وسيرهم وسلوكهم ، أمراً طبيعياً ، لا يوجب الشكوى ، ومن يشكو فعليه أن يخبط دماغه فى أقرب حائط !

المضحك أن الدولة البوليسية الفاشية لم تكتف بالهيمنة على السلطة التنفيذية بل امتدت إلى السلطة التشريعية ، وقد لوحظ أن عدداً كبيراً من الجنرالات دخلوا إلى مجلسى الشعب والشورى ، ومهمتهم تتركز فى إسكات المعارضة بالعنف اللفظى والمعنوى ، حتى وصل الأمر أن يتهم واحد منهم المعارضة الإسلامية المتمثلة فى جماعة الإخوان بأنها وراء « سفاح المعادى » ، ولم يخجل من تقصير الجهاز الأمنى فى القبض على هذا السفاح ، مع مرور وقت طويل على بدء جرائمه المستمرة ! كما لوحظ أن عدداً كبيراً منهم أخذوا يتجهون إلى القضاء الواقف (المحاماة) الذى يمثل الجناح الثانى للسلطة القضائية (القضاء الجالس) . وقد يملك بعضهم القدرة والموهبة فى القيام بواجب المحاماة .. ولكن المجتمع يرى أن السلطة البوليسية هى قدرته وموهبته !

إن الدولة البوليسية الفاشية تبث الرعب فى قلوب المواطنين ، وتدفعهم دفعاً إلى الإنسحاب من الحياة الاجتماعية ، لصالح العزلة والانزواء والانطواء ، وما يتبع ذلك من نفاق ومداهنة للسلطات ، وتراضخ أمام إدارتها ، والتسليم لها ، كى تفعل ما تريد بالمجتمع حاضراً ومستقبلاً .

والدولة البوليسية الفاشية لا يعنيها أمن المواطن بقدر ما يعنيها أمنها الخاص ، ولذا تنكل بالمعارضة الجادة ، وتبث الانقسام فى صفوفها ، وتحقق أغراضها عن طريق الترهيب والترغيب ، وهو مايؤدى إلى فساد الحياة السياسية بصفة عامة ،

والحياة الاجتماعية بصفة خاصة .

وإذا عرفنا أن فساد الحياة السياسية والاجتماعية يعنى فساداً عاماً فلنا أن نتوقع هزيمة ساحقة للمجتمع في شتى مجالات الحياة : حضارياً وإنسانيا واقتصاديا وعسكريا.

إن الخوف لا ينتج إلا هزيمة ، والرعب لا ينتج إلا موتا ، والدولة البوليسية لا تُجيد غير صناعة الخوف والرعب والهزيمة والموت .

أين هذا من دولة الإسلام التى تؤمن بالحرية والعدل والشورى والمساواة وترفض التمييز العنصرى والطائفى والطبقى والفئوى والمهنى ؟

دولة الإسلام التى تعلى من إنسانية الإنسان ، وتحقق له الحرية وتمنحه الأمل ، يُدلّس عليها مثقفو الحظيرة ، فينسبونها إلى الدولة الدينية التى صنعتها الكنيسة ويتناسون أن الدولة البوليسية الفاشية ، من خلال الرعب والهزيمة ، تصنع أجيالاً من العبيد الذين لا يعرفون معنى الإبداع ولا ينهضون للدفاع عن الأوطان .. وتلك هى الخسارة العظمى التى لا يُبالى بها هؤلاء .

العبد ولاؤه لسيده . أما الحر فولاؤه لدينه ووطنه وأمته . العبد يفعل ما يريده السيّد وفى مواجهته وإذا ما أدار ظهره فإن العبد ينكص على عقبيه ويتخلى عن ولائه . أما الحرّ فإنه يعمل حبّا فى خالقه الذى لا يراه ولكنه يحسه ، وحبّاً لوطنه وأمته لأنه مأمور بحبهما الذى هو جزء من محبته لله .

وهذا هو الفارق بيننا وبين أعدائنا .. هم فيما بينهم أحرار ، ونحن فيما بيننا عبيد . بأسهم علينا شديد ، وبأسنا عليهم برد وسلام ، لأن بأسنا بيننا شديد ورهيب وخطير .. هم ينتصرون ، ونحن ننهزم .. وتلك سنة الله فى خلقه : الأحرار - أيا كانت ملتهم - ينتصرون . والعبيد - أيا كان دينهم - مهزومون ، ودولة البوليس الفاشية هى دولة العبيد الذين يعيشون الرعب والهزيمة ، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلى العظيم .

الأكثرية المضطهدة .. والمادة الثانية

رضى الله عن المستشار طارق البشرى ، فقد ملك من الصبر الجميل مالا طاقة لأحد به ، وراح بالهدوء وطول البال الذى يُميّزه قاضياً وحكماً ، يُعالج مشكلة الأكثرية المضطهدة من قبل الأقلية ذات الأنياب والمخالب ، بالمنطق والبرهان والدليل والحجة ، ويقول للذين اشتدّ سعارهم فى مواجهة الإسلام ، والمطالبة بإلغاء المادة الثانية من الدستور التى تنصّ على إسلامية الدولة وعروبة لغتها بقوله : من المهم أن تتداخل المفاهيم الطيبة بعضها فى بعض ، مثل الدين والمواطنة ، لا أن تتصارع ويقف بعضها دون بعض . ويرد على الذين يُريدون تعديل المادة ، بما يعزل الإسلام عن طبيعته المرجعية ، بأن التعديل يُثير حفيظة ويعمق جرحاً ، ويُقيم تناقضاً على المدى الطويل ، تناقضاً ليس بين المسلمين والمسيحيين من المواطنين ، ولكنه تناقض بين مبدأ المرجعية الإسلامية ، واللادينية السياسية ، ثم يذكر القوم فى غمرة استبدادهم وتربصهم وانتهازيتهم الرخيصة ، أن النص على إسلامية الدولة استمر منذ دستور ١٩٢٣ حتى اليوم باستثناء دستور دولة الوحدة عام ١٩٥٨ المنقوص الذى زال بانفصال ١٩٦١ ، ويُشير إلى أن دستور ١٩٢٣ وضعته لجنة من ثلاثين شخصية من كبار رجال الوطن ، من بينهم خمسة من غير المسلمين ، وافقوا بالإجماع على قبول اقتراحه بالنص على أن دين الدولة الإسلام ، وهو ما تبعته موافقة إجماعية من الهيئات الأخرى التى أقرت ما اتفقت عليه لجنة الدستور التى رأسها حسين رشدى باشا ..

ومصر ليست بدعاً فى النص على ذكر دينها فى الدستور ، فمعظم الدول الأوروبية تنص على المذهب ، وليس الدين فحسب ، بل تتجاوز ذلك إلى تشكيل المجالس الوطنية وتنصيب الرؤساء والملوك ، بحيث لا يجوز لغير صاحب المذهب الذى تتبعه الدولة الأوروبية أن يتولى الحكم أو يجلس فى صفوف النواب .

وقد ذكّرنا الدكتور خالد القاضى (رئيس محكمة وعضو قطاع التشريع) فى الأهرام = ٢٣ / ٢ / ٢٠٠٧م بما تضمنته دساتير بعض الدول الأوروبية على النحو التالى :

١- **اليونان** : المادة الأولى فى دستورها تنص على أن : المذهب الرسمى لأمة اليونان هو مذهب الكنيسة الأرثوذكسية الشرقية والمادة ٤٧ تقرر أن : كل من يعتلى عرش اليونان يجب أن يكون من أتباع الكنيسة الأرثوذكسية الشرقية .

٢- **الدنمارك** : المادة الأولى بند رقم ٥ : أن يكون الملك من أتباع الكنيسة الإنجيلية اللوثرية .

المادة الأولى بند رقم ٣ : أن الكنيسة الإنجيلية اللوثرية هى الكنيسة المعترف بها فى الدنمارك .

٣- **إسبانيا** : المادة التاسعة : يجب أن يكون رئيس الدولة من رعايا الكنيسة الكاثوليكية .

المادة السادسة : على الدولة رسمياً حماية اعتناق وممارسة شعائر المذهب الكاثوليكى بوصفه المذهب الرسمى لها .

٤- **السويد** : المادة الرابعة : يجب أن يكون الملك من أتباع المذهب الإنجيلى الخالص .. وكذلك أعضاء المجلس الوطنى .

٥- **إنجلترا** : المادة الثالثة من قانون التسوية : على كل شخص يتولى الملك أن يكون من رعايا كنيسة إنجلترا ، ولا يسمح بتاتا لغير المسيحيين ، ولا لغير

البروتستانتيين أن يكونوا أعضاء فى مجلس اللوردات .

وإذا كانت بعض الدساتير الأوروبية تنص على علمانية الدولة ، وعلى المساواة بين المواطنين جميعاً على اختلاف أعراقهم وألوانهم ومعتقداتهم ، فإن الواقع غير ذلك ؛ حيث إن كثيراً من المؤسسات الطبية والتعليمية والثقافية تشرف عليها المؤسسة الكنسية . وتوفر الدولة العلمانية التعليم المسيحى وتشرف عليه وإن لم تجعله إجبارياً .

وقد توصلت الأبحاث إلى أن المواد الدينية المذاعة فى التليفزيون الإيطالى تمثل من ٩٦٪ إلى ٩٩٪ بالنسبة للديانة المسيحية ، والباقى للديانتين : الإسلامية واليهودية .

ولا شك أن النظام البوليسى الفاشى في مصر ، هو الذى شجع على تلك الهجمة الشرسة التى تشنها أبواقه من سلالة (هنرى كورييل) واليسار المتأمرك ، ومثقفى الحظيرة ، فضلاً عن خلفاء المعلم يعقوب الذين توقّحوا وأعلنوا أنهم أصحاب البلد ، ضد إسلام الدولة وهويتها ، وراحوا يكذبون ويُدلّسون ويتحدّثون عما يُسمى الدولة الدينية التى لا وجود لها فى ماضى الإسلام ولا حاضره ولا مستقبله ، وبعضهم يتواقح ويُسمى الإسلام بالأصولية الغيبية أو غبار الميتافزيقيا ..

ثم يهيجون فى إيقاع واحد على نغمات ما يُسمى « المواطنة » ، وكأنها اختراع جديد جاءوا به من بلاد التنوير إلى بلاد الإظلام – كما يُسمّون الإسلام ، ويتناسون أن الإسلام هو أول من كرم الإنسان – أيا كان – ونزل فى ذلك قرآن يُتلى ويُتعبد به : ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِيٓ ءَادَمَ وَحَمَلْنَٰهُمْ فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ وَرَزَقْنَٰهُم مِّنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَفَضَّلْنَٰهُمْ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا ﴿٧٠﴾﴾ [الإسراء].

ومن المفارقات التى تُثير الضحك فى زمن البكاء والهوان أن يردّ مثقفو الحظيرة ، وخدام الأجندة الأمريكية بعض الحوادث المفتعلة إلى ما يُسمى الدولة الدينية ، وإهدارها للإبداع والفكر والثقافة ..

وقد فا جأتنا فى الأيام الماضية « نوال السعداوى » بأن الظلاميين أهدروا دمها ،

وأن الدولة الدينية (!!) تطاردها وستحاكمها ، وتتحدث ابنتها عن « القرف » الذى تُسببه لها الدولة الدينية المزعومة ويُعكر مزاجها الرائق الصافى .

وتترى الأنباء عن هروب نوال ، ثم تنفى الهروب ، والإعلان عن استضافتها لدى « أهل التنوير » فى الغرب لتحضر مؤتمراً وتُلقى محاضرات ونسمع عن اتهام الأزهر بأنه يُريد رقبتها ورقبة ابنتها وأهل الإبداع جميعاً .. ويتصايح الشيوعيون القدامى والجدد ، والمتأمركون واللاظوغليون ، فضلاً عن أصحاب البلد : الحقونا ياخلق هو .. الظلاميون سيدمرون كل شيء !

ويتمخض كل ذلك عن « لا شيء» .. فلا الأزهر أشار إلى نوال ، ولا صادر شيئاً مما كتبته ، ولا علم لديه بهذه المرأة أو ابنتها أو أى أحد آخر !

ثم نسمع عن ولد آخر ، كان أزهرياً ، وأعلن إلحاده وكفره .. هو الذى أعلن ولم يُكفره أحد ، وسبّ رئيس الدولة ، وقدمته الجهات المختصة إلى القضاء العادى ، الذى حكم عليه بالسجن عدة سنوات لارتكابه جرائم نصّ عليها القانون .

وتبدأ « المندبة » لأن الدولة الدينية (!!) حاكمته وعاقبته !

وينسى القوم فى خضم هياجهم وتهييجهم أن المتدينين هم الذين يُحاكمون أمام محاكم عسكرية بالعشرات ، ويضيق عليهم فى الحل والترحال ، ويُلاحقون فى كل مكان ، وينتزعون من أحضان أبنائهم وأسرهم وتُصادر أموالهم وتُغلق شركاتهم ومكاتبهم .. ولا يستطيعون التعبير عن أفكارهم ورؤاهم كما يُعبر تلامذة « هنرى كورييل » وخدام أمريكا واليهود !

أما الذين يشعرون ب « القرف » من الدولة الدينية المزعومة (!!!) فتُفتح أمامهم الأبواب ، وتُغدق عليهم الهدايا والعطايا ، حتى لو افتعلوا معارك وهمية ، وادعوا ادعاءات ما أنزل الله بها من سلطان للبقاء فى ساحة الدعاية والشهرة ، ولو كان ذلك على حساب الحق والحقيقة !

ثم إن هؤلاء القوم يُصرّون على مغازلة « الأقلية » ذات الأنياب والمخالب ، ولو كان الثمن إلغاء الإسلام ، واستئصاله من الواقع والوجود ، باسم المواطنة والدولة المدنية والتنوير والعلمانية وأحفاد الفراعنة العظام .. ومن المؤكد أنهم لم ينتبهوا ، بل تغافلوا عن حقوق الأكثرية المضطهدة من المسلمين والنصارى ، الذين يعيشون القهر والأحكام العرفية ، ويحيون البؤس والفقر والعذاب فى خضم الأغذية المسرطنة والدم الملوث والغرق فى العبّارات والموت فى القطارات والمعاناة من انفلونزا الطيور والمياه الملوثة والمساكن المزدحمة والبيوت الآيلة للسقوط والأيام الصعبة بالغلاء والهوان والمرض .

تمنيت أن ينشغل القوم بشيء آخر غير استئصال الإسلام ، والانتباه إلى قضايا تعنى الناس مباشرة ، ويكشفوا عن قدراتهم ومواهبهم فى معالجة الأزمات والصعوبات والتحديات . ولكنهم كما قال لهم أصحاب « الأوراق الخضراء » التى تحمل آية من الإنجيل ، يجب أن تحاربوا الإسلام ، خاصة بعد أن هان الإسلام على الدولة التى يعدّها المسلمون فى مشارق الأرض ومغاربها « عقل الإسلام » ، وضعفت أمام من يزعمون أنهم « أصحاب البلد » ويستقوون بدولة الدولار والعار ، ويظنون أنها ستحميهم ، وتحقق لهم تحرير الإسكندرية من « المسلمين الغزاة » ، كما حررت لهم « جوبا » فى جنوب السودان !

ويا له من عار ، أن تنتظر الأكثرية رضا « الأنبا شنودة » لتبقى المادة الثانية من الدستور ، ويضعون أياديهم على قلوبهم إذا أعلن رفضه ..

ويا أيتها الأكثرية المضطهدة .. عليك بالصبر الجميل حتى يقضى الله أمراً كان مفعولا .

❖❖❖

تأييد الشمولية.. وتحصين البوليسية!

في ظل « الهوجة » التى صنعها خُدّام النظام البوليسى الفاشى حول « المادة الثانية » من الدستور ، نسى البعض الغرض الحقيقى مما يُسمى التعديلات الدستورية .

وهذه « الهوجة » تدلُّ دلالة قاطعة على أن خُدّام النظام البوليسى الفاشى من سلالة « هنرى كورييل » واليسار المتأمرك ، والطائفيين المتعصبين فى الداخل والخارج ، يكرهون الإسلام والعرب أشدّ ما تكون الكراهية ، وعلى استعداد لفعل الشيء ونقيضه طالما هناك من يدفع ومن يُكافئ ، حتى لو كانت المكافأة رخيصة ومتدنية ، مثل عضوية مجلس الشورى ، أو الظهور فى برامج النفاق والكذب التى يُذيعها تليفزيون النظام .

لقد دلّ البيان الذى أصدره مائة من خدّام النظام ضد الإسلام والحرية ، على ما يتمتع به هؤلاء الخدام من قدرة على الكذب والتدليس ومغازلة من يُسمّون أنفسهم – توقحاً وخيانة – أصحاب البلد وأحفاد الفراعنة العظام !

لقد تركوا أخطر ما طرحته التعديلات الدستورية فى مجال استعباد الشعب المصرى وقهره وإذلاله وحكمه بالحديد والنار .. واتجهوا لاستئصال الإسلام واللغة العربية من دستور البلاد ، وراحوا يُشهّرون بالرئيس الأسبق « أنور السادات » ، وزعموا أنه وضع المادة الثانية نظير الموافقة على استمرار حكمه إلى الأبد من خلال المادة ٧٧ . ومن المفارقات أن هؤلاء الخدام ، لم يتناولوا المادة ٧٧ ، ولم يتكلموا عنها ، مما يؤكد أنهم ضالعون فى مؤامرة التوريث أو تأبيد الحكم الاستبدادى الشمولى إلى

الأبد .

ومن الواضح لكل ذى عينين أن دعاوى الشيوعيين والعلمانيين عن الحرية والعدالة الاجتماعية وحقوق الكادحين ، قد سقطت على مذبح « الخدامة » للنظام البوليسى الفاشى ، وعطاياه التى لا تُنكر ولا يستطيع أن يُخفيها أحد . وها نحن نراهم يُحرّكون أبواق الدولة للإجهاز على الإسلام الذى يمثل من منظورهم خطراً على الأمن القومى (!) وظلامية ورجعية وتخلفا وعودة إلى القرون الوسطى فى أوروبا ودولة دينية تفتش فى ضمائر الناس ..

والمضحك فى المسألة أن بعض كتّاب المسلسلات والأغانى ، انضموا إلى الزفة الرخيصة فى حملتهم على الإسلام ، ووقفوا إلى جانب كتاب الختان وغشاء البكارة والعادة السرية ومحررى صحافة العوالم والغوازى وغانيات المجتمع ، فى الحملة على الإسلام وقيمه ومبادئه ومنهجه ، وظنوا – مع خدم السلطة البوليسية الفاشية – أن الشعب المصرى يمكن أن يتسامح معهم ، ويُفرط بسهولة فى دينه وأخلاقه وتراثه إرضاءً لهم ولسادتهم ، وما دروا أن المصريين منذ فجر التاريخ ، لا ينتفضون إلا من أجل الدين والوطن ولقمة العيش .. ولكن هيهات أن يدرك ذلك خدام النظام وسدنته والواقفون على أعتابهم .

كنت أتصوّر أن يكون بيان المائة شيوعى وعلمانى متجها نحو غاية أكبر وأعظم ، وهى إطلاق سراح المظلومين فى سجون النظام ، والمعتقلين تحت أسوأ الظروف منذ ربع قرن من الزمان ، ولا يستجيب النظام البوليسى الفاشى لأحكام القضاء بإطلاق سراحهم وتركهم أحراراً يُمارسون حياتهم الطبيعية وسط أهليهم وذويهم ، وكنت أتصوّر أن يصدر الشيوعيون والعلمانيون ، بياناً يرفض اللصوصية العلنية التى تسرق الشعب جهاراً نهاراً فى ظل الاحتكار والقانون ، وكنت أتصوّر أن ينحاز الشيوعيون والعلمانيون إلى الشعب وحريته وحقه فى نظام يُعبّر عن إرادة أبنائه ، ويُحقق الحرية ويشيع الأمل ، ويسعى لبناء وطن قوى لا تستذله القوى الكبرى ولا

الدول الصغرى ..

ولكن أنى لهم ذلك ، وقد هيمنت عليهم كراهية الإسلام ، والجرى وراء الفتات الذى يُلقيه إليهم النظام البوليسى الفاشى ؟

لقد تركوا التعديلات الدستورية الهادفة إلى تأبيد الشمولية وتحصين البوليسية دستورياً من خلال المادتين ٨٨، ١٧٩ ، وراحوا يُطالبون باستئصال الإسلام دين الأغلبية الساحقة و الأقلية الضئيلة .. وزعموا أن الإسلام ينتقص من حقوق النصارى ويُميز بينهم ..

وعلم الله أنهم كذابون ومنافقون لأن الإسلام الذى يُكرم الإنسان - أيا كان - لا يمكن أن ينتقص حقوق الأقلية أو يُميز بينها .. ولكن النظام البوليسى الفاشى هو الذى يضطهد الأكثرية ويُحاصرها ، ويعتقل أبناءها فى جوف الليل ويُقدمهم إلى محاكمات عسكرية ، ويحرمهم من وظائف القضاء والنيابة والجامعة والصحافة والشرطة والجيش فضلاً عن المناصب العليا ، ولكنه لا يستطيع أن يفعل ذلك أبدا مع أفراد الأقلية غير المسلمة !

إن المادة ٨٨ تهدف فى الدستور الحالى إلى منع تزوير الانتخابات والإتيان بأعوان النظام من خلال الإشراف القضائى على صناديق الانتخابات (قاض لكل صندوق) ، ومع أن النظام قام بالتزوير العلنى الغشوم فى الانتخابات التشريعية الأخيرة ، فقد أفلت من قبضته أكثر من مائة نائب ، نجحوا رغما عنه ، بفضل الله ، ثم بتمسك القضاة بالنزاهة والضمير ، لذا فإن النظام حين يُعدّل المادة ٨٨ ، ويُلغى الإشراف القضائى على كل صندوق ، ويُشكل لجنة عامة على هواه وتأتمر بأمره ، فهو يهدف بوضوح سافر إلى التزوير العلنى فى الانتخابات ، ليأتى بمن يُنافقونه وينفذون إرادته ، ويُحاربون الإسلام والعروبة جميعاً ، ويُطبّعون مع الأعداء ، ويقنتون للتبعية وقبول الذل على أيدى المستعمرين الصليبيين المتوحشين الجدد بقيادة الولايات

المتحدة .

ثم إن تزوير الانتخابات المحصّن بالدستور ، وقدرته على تأسيس مجالس نيابية مستأنسة (تعدّ معينة) ، يُحقق غاية « التوريث » أو « تأبيد الاستبداد » إلى ما شاء الله ، وهذا ما يُعتم عليه الشيوعيون والعلمانيون أعداء الإسلام والعروبة بلا حياء ولا خجل !

أما المادة ١٧٩ التى تجعل فى تعديلاتها الجديدة « الأحكام العرفية » دستورية أبدية فهى تعنى أن اليد العليا بحكم الدستور ، ستكون للبوليسية الفاشية ، وأن أحداً لن يستطيع معارضتها أو الوقوف ضدها بالقانون .. لأنها محصّنة بالدستور الذى يُعدّ أبا القوانين !

إن وجود « حالة الطوارئ » ، مع أنه مرّ عليها نحو نصف قرن من الزمان ، يُمكن إلغاؤها فى لحظة ما وهو أمر وارد أو محتمل . أما قانون « الإرهاب » الذى ستتم صياغته وفقاً لتعديل المادة ١٧٩ ، فهو يعنى دستورية حالة الطوارئ ، واستمرارها إلى الأبد ، ويمكن لملازم تحت التدريب فى البوليس ، أن يدخل من يشاء – مهما علا مكانه – إلى الزنزانة المظلمة بدعوى الإرهاب أو الاشتباه فى الإرهاب ، وتستطيع السلطة البوليسية الفاشية أن تنتقم من خصومها بسهولة شديدة ، وبطريقة قانونية جداً ، وتحاكمهم عسكرياً – ولو كانوا مدنيين – وتقطع رقابهم أو تلقيهم فى السجون إلى الأبد ، دون أن يتمكنوا من الدفاع عن أنفسهم ، أو استئناف الأحكام الجائرة !

وكان مضحكاً أن يُدلّس علينا بعض المنافقين والخدم ، حين قالوا إن هناك اتفاقاً على ٣٢ مادة من بين ٣٤ مادة مطروحة للتعديلات .. ونسوا أن المادتين اللتين لم يتفق عليهما الناس هما المادة ٨٨ والمادة ١٧٩ اللتان تؤسسان لتأبيد الحكم الاستبدادى الشمولى ، وتحصين بوليسية النظام وفاشيته دستورياً (!) هما الهدف الرئيسى للتعديلات الدستورية المطروحة .

ومع ذلك يأتى الشيوعيون والعلمانيون ليُوقعوا على بيان يدعو إلى استئصال الإسلام من بلد الإسلام وعقله ، ويتجاهلوا ما يحمله التعديل الدستورى من تكريس للعبودية والإذلال ، والقهر والتبعية ، ويقولون إننا ندافع عن الأقلية ؟!

أرأيتم كذباً وتدليساً ووقاحة أكبر من ذلك ؟

هناك شيوعيون محترمون بلاشك ، وعلمانيون فضلاء بلا ريب .. وهؤلاء وأولئك لم يُشاركوا فى هذه اللعبة التى لا أجد لها وصفا غير الخيانة والعمالة .. إن المحترمين والفضلاء عرفوا أن النظام البوليسى الفاشى لا يمكن أن يمنح الشعب حريته ، وأن الحدأة لا يُمكن أن ترمى « كتاكيت » ، وأن الجهاد الحقيقى بالقانون والوسائل السلمية هو الطريق لانتزاع الحرية وبناء الشورى والعدل والمساواة والكرامة الإنسانية .

❖❖❖

obeikandl.com

الدولة الدينية العتيدة!

يبدو أن المعركة بين الإسلام وخصومه ، تعتمد فى جانب كبير منها على المصطلح . ذلك أن هؤلاء الخصوم يملكون سلاحاً قوياً وفعّالاً وهو سلاح الإعلام : تلفزة وصحافة وإذاعة ووسائط ثقافية متنوعة ، لذا يشيعون المصطلحات التى تخدم معركتهم ضد الإسلام ، وتدلس على كثير من الناس العاديين الذين يعدّون الكلمة المطبوعة أو المذاعة شبه مقدسة لا تقبل التكذيب ولا المناقشة ..

كان من بين هذه المصطلحات مصطلح « الدولة الدينية » مرادفاً للدولة الإسلامية ، ومصطلح الدولة المدنية مرادفاً « للدولة العلمانية » ومصطلح «الاستنارة » مرادفاً « للتسامح » ، ومصطلح « الحداثة » مرادفاً « للتقدم » ..

والحق أن هنالك فروقاً دقيقة ومهمة تفصل بين هذه المترادفات ، ولا تجعلها متقاربة أبداً أو ذات جذر مشترك على الأقل ، كما يفترض علماء اللغة والبلاغة فيما يعرف بالترادف ، وإن كان بعضهم لا يعترف به أصلاً ، ويرى أن كل لفظ فى اللغة له دلالة مختلفة عن الآخر ، ولا يرادفه ؛ أى لا يشاكله فى المعنى كليا أو جزئيا .

« الدولة الدينية » أو الثيوقراطية « على سبيل المثال ، مصطلح وفد إلينا من أوروبا ، حيث ساد الحكم الدينى أو الثيوقراطى فى العصور الوسطى ، وصار للكنيسة الحكم الأول والأخير فى قضايا السياسة والعلم والمجتمع ، لا ينقضه أحد ، ولا يلغيه غير الذين أصدروه .. والإسلام لم يعرف هذه الدولة أبداً . إنه يعرف دولة يُسيّرها بشر يُصيبون ويخطؤون، لا أحد منهم معصوم أو مقدس ، وتستطيع امرأة أن

تراجع الخليفة أو الحاكم ، فيقول : أصابت امرأة وأخطأ عمر .. دولة الإسلام لا تعرف صكوك الغفران أو الحرمان ﴿ وَكُلَّ إِنسَٰنٍ أَلْزَمْنَٰهُ طَٰٓئِرَهُۥ فِى عُنُقِهِۦ ۖ وَنُخْرِجُ لَهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ كِتَٰبًا يَلْقَىٰهُ مَنشُورًا ﴿١٣﴾ ٱقْرَأْ كِتَٰبَكَ كَفَىٰ بِنَفْسِكَ ٱلْيَوْمَ عَلَيْكَ حَسِيبًا ﴿١٤﴾ ﴾ [الإسراء].

ودولة الإسلام تقوم على الشورى ، ﴿ وَشَاوِرْهُمْ فِى ٱلْأَمْرِ ۖ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ ﴾ [آل عمران:١٥٩].

كما تتميز بالاعتماد على منهج العدل والإحسان والتكافل الاجتماعى ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ وَٱلْإِحْسَٰنِ وَإِيتَآئِ ذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ عَنِ ٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِ وَٱلْبَغْىِ ۚ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ﴿٩٠﴾ ﴾ [النحل].

وهى دولة لا تعيش فى الماضى إلا بقدر مافيه من قدوة حسنة ومثل رفيعة وأيام مضيئة ، ثم إنها مأمورة بالعيش فى المستقبل ، وأداته الأولى هى العمل الجاد المتقن الذى يشهد عليه الله والرسول والمؤمنون : ﴿ وَقُلِ ٱعْمَلُوا۟ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُۥ وَٱلْمُؤْمِنُونَ ۖ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَٰلِمِ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿١٠٥﴾ ﴾ [التوبة].

وإذا كان العمل أداة المستقبل ، فالعلم مضمون هذا العمل ، وكان العلماء هم صفوة المجتمع الإسلامى الذين يخشون ربهم بحكم ما وصلوا إليه من معرفة وثقافة ﴿ إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا۟ ﴾ [فاطر :٢٨] .

الدولة الإسلامية دولة بشر يُصيبون ويُخطئون – كما سبق القول – وهم يعملون على هدى من القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة وإجماع الأمة . واجتهاد العلماء فيما يستجد من أمور الحياة والمجتمع ، هى دولة متحركة متطورة إلى الأمام ، مالم يتحكم فيها طاغية ، أو جبار ، يتخلى عن قيم الإسلام ومفاهيمه ، فتتعطل الحركة ويتوقف التطور ، وتصبح دولة الإسلام قصعة الأمم ، كما تنبأ البشير النذير ﷺ.

لذا نرفض أن يتحمل الإسلام مسئولية العجز والتخلف والتقهقر الحضارى ، فالذى يتحمل ذلك هم الطغاة الجبابرة الذين صادروا الحريات والسلام والمساواة

والعدل والعلم والأمل والحلم أيضا .. وحين يسخر أحدهم ممن يُسمّيها بالعقول التى اعتادت الرتابة والسفر إلى الماضى ، ويتساءل ساخراً : هل نحن مثلاً نحتكر صناعة الدواء ، ونكتشف علاجات غير مسبوقة ؟! هل نحن الذين اخترعوا الكمبيوتر ، ونحتكر تكنولوجيا المعلومات ؟! هل ننتج المحاصيل الزراعية فى العالم ونسيطر على أسعارها فى الأسواق ؟! هل أصلا نأكل ما نزرع أم نستورد طعامنا من الخارج ؟! هل أبحاثنا العلمية تغزو الجامعات ونكاد نحتكر جوائز نوبل فى العلوم ؟ هل منتجاتنا الصناعية من الكثرة والجودة الكاسحة للمصانع الأخرى شرقاً وغرباً ؟! إلا إذا كان النقاب وتقصير الثوب وفتاوى الفضائيات وتفسيرات زغلول النجار إنجازات أو فتوحات علمية عظيمة تبين أننا اكتشفنا كل شىء قبل العالم كله ! هل قدمنا للعالم خلال ال ٥٠ سنة الماضية اختراعاً واحداً مفيداً ؟

ومع هذه السخرية التى تسند للإسلام – ظلماً وعدوانا – تخلفنا وعارنا ، فإننى أقول لصاحبها نعم اخترعنا أشياء كثيرة فى الخمسين عاما الماضية فى مقدمتها : قهر الشعب وإذلاله ، وجعل التمثال يعترف (نتيجة لاختراع التعذيب !) ، وانتخابات الخمس تسعات ، والصحافة القومية التى تساند الحاكم وتلعن معارضيه ، ورفع شأن « العوالم » وخفض قيمة « العلماء » ، وأزهى عصور الديمقراطية الذى يعتقل الناس فى جوف الليل ويُصادر أموالهم ويُقدمهم للمحاكمات العسكرية .. هذه بعض اختراعات حكومات أمتنا التى لا ترتدى عمامة ، ولا تطلق لحية ، ولا تغطى وجهها بالنقاب ، ولا تلبس ثوباً قصيراً .. هذه هى الحكومات « المدنية » كما يُسميها « مثقفو الحظيرة » ، وهى حكومات بوليسية فاشية ، كل مهمتها تغيير الخطاب الدينى (الإسلامى وحده) – أى تغيير الإسلام وثوابته !

وفى الوقت نفسه ، فإن دولة دينية عتيدة ، تقوم على الدين وتتحرك به وتحكم بتشريعاته ، وتبتكر وتخترع وتتقدم وتتطور وتحارب وتنتصر ، أعنى دولة الغزو النازى اليهودى فى فلسطين المحتلة؛ هذه الدولة لا يستنكر أحد قيامها على أساس

من الدين ، ولا يُحاربها أحد من المنتمين إليها ، ولو كان يساريا أو علمانيا أو ملحداً ، لأن اليهودية عندهم مقدسة ومصونة ، ولا يمكن أن يُلصقوا بها تخلفاً أو تراجعاً ، أو يسخروا من حاخاماتها ورجال دينها .. فهؤلاء الحاخامات يسيرون كل شئ فى الدولة بآرائهم وأفكارهم وتوراتهم وتلمودهم ونبوءاتهم المزعومة ، بدءًا من جيش الدفاع الذى يُحقق لهم الانتصارات ، ويقتل الفلسطينيين والعرب وأسراهم ، حتى طعام الكوشير الذى يتناولونه ويحرصون عليه داخل الوطن الذى اغتصبوه أو خارجه .

لا يمكن أن تجد هجاء رخيصاً للدولة الدينية التى يخضع جميع أفرادها للحاخامات أو لليهودية بصفة عامة ، كما يحدث للإسلام من بعض المنتسبين إليه ، الذين يصورون دولته تصويراً قبيحاً ، فى الوقت الذى يُساندون فيه الدولة البوليسية الفاشية ، ويسكتون على جرائمها فى تغيير الدستور الذى صار يُحصّن البوليسية ويؤبد الاستبداد !

من المؤسف ، أن يُدلّس مثقفو الحظيرة وأشباههم على الإسلام ، ونظامه السياسى الذى يقوم على الحرية والعدل والشورى والمساواة ولا يُشيرون بكلمة إلى الاستبداد ونظامه الفاشى الذى حول الشعب إلى مجموعة من العبيد لا حول لهم ولا طول ، وجعل الدولة فى مؤخرة الأمم قوة وحضارة ووجوداً !

إن الدولة الدينية الغازية فى فلسطين المحتلة ، تتفوق باستمرار لأنها تحترم دينها وتبعث لغة ميتة منذ أربعة آلاف عام ، أما نحن فنتخلف باستمرار لأننا نهجو ديننا وشريعتنا ، ونخجل من لغتنا أعظم اللغات وأشرفها حيث نزل بها القرآن الكريم، ثم نتمسك بالمعانى السلبية لما يُسمى الاستنارة والحداثة والدولة المدنية التى تسمى الدولة البوليسية الفاشية فى حقيقة الأمر !

متى يدرك القوم مخاطر الدولة البوليسية الفاشية؟

المخبر اليوم.. ومسجد الشيوعيين!

محمود أمين العالم، على المستوى الإنسانى، رجل مهذب مجامل، يختلف عن بقية الشيوعيين الذين يتسمون – فى معظمهم – بالصلافة والنرجسية والادعاء بامتلاك الحقيقة المطلقة – وأتيح لى قبل سنوات أن أتعرف إليه فى مؤتمر بالمجلس الأعلى للثقافة أُقيم لمناقشة أفكار عراب الشيوعيين المصريين الراحل لويس عوض، وأدبه وإنتاجه الثقافى. لقد لمست فى « العالم » صورة إنسانية نادراً ما تلقاها لدى الشيوعيين مما جعل اختلافنا فى الرأى حول « لويس عوض » لا يُفسد للود قضيّة.

وكان حديث الرجل لجريدة « المصرى اليوم » – التى سمّاها بعضهم هجاءً وحنقاً بالمخبر اليوم – مثيراً لعدد من التعليقات والآراء التى تفاوتت تأييداً ورفضاً وتآمراً (من جانب المصرى اليوم).

ويعنينى فى هذا الحديث الذى نشرته الجريدة على مدى يومين (٣- ٤/ ٤/ ٢٠٠٧م)، ثم أعقبه تعليق من الجريدة نفسها فى ٦/ ٤/ ٢٠٠٧ م حول ملابسات الحوار الذى جرى مع الرجل، بعض النقاط التى تخص وضع الحركة الشيوعية وعلاقتها بالإسلام والحركة الإسلامية.

ويعلم المتابعون للشأن السياسى والثقافى، أن النظام يستعين بالشيوعيين فى حركته لعزل الإسلام، واستئصاله من الثقافة القومية، وخاصة منذ تولى الوزير الحالى للثقافة الذى جوبه برفض شبه إجماعى من المثقفين غير الشيوعيين، فكان أن استخدم أسلوب الترغيب أو الإغراء، وذهب إلى عبد الرحمن الشرقاوى – رحمه

الله – وكان رافضاً له فى بداية الأمر ، ووعده بتقديم مسرحيته « الحسين ثائراً .. الحسين شهيداً » على المسرح القومى ، وبدأ بقية الشيوعيين فى دخول حظيرة الوزير ، وهيمنوا على مؤسسات الوزارة جميعاً ، وغنموا العطايا والهدايا والجوائز والنشر والمؤتمرات والندوات ، وقاموا بدور أساسى فى الحرب على الإسلام من خلال ما يُسمى بمواجهة التطرف والإرهاب والدعوة إلى التنوير والتقدم والحداثة .وقد قام الشيوعيون في الإعلام والصحافة والتعليم بالدور الذي قاموا به في المجال الثقافي.

وكان محمود أمين العالم بعد عودته من باريس عقب مقتل السادات ، حيث كان يُدرّس مع آخرين فى جامعة باريس الثالثة، فى مقدمة الشيوعيين ممن تصدّروا المشهد الثقافى ، ليعمقوا كراهية الإسلام فى القلوب والصدور بوصفه مصدراً للعنف والإرهاب والتطرف وعدم التسامح وإثارة الفتنة والتعصّب ، وإن لم يشارك بكلامه مباشرة .

إذا السلطة تعلم جيداً طبيعة الحزب الشيوعى السرّى الذى كشف عنه الأستاذ العالم ، لأنها استخدمت هذا الحزب فى مواجهة الإسلام ، وهى متأكدة بما لايدع مجالاً للشك أن هذا الحزب لا يُنادى بالماركسية التى كانت ، بل يدعو إلى الماركسية التى تأمركت ، مما يعنى أنها فى حماية أمريكا ، وأنه لا خوف عليها من اعتقال أو محاكمات عسكرية ، حتى لو زعم « العالم » أن أسماء أعضاء الحزب وقيادته سرّ لا يستطيع البوح به ، وأنهم موجودون من أسوان إلى الإسكندرية ، فهذا ذكاء منه ، وإجابة دبلوماسية تخدم هدفه فى الظهور بمظهر المناضل الشجاع الذى لا يهاب السلطة ، كما يوحى للناس أن عدد الشيوعيين ضخم ، والشيوعيون بالفعل موجودون بين أسوان والإسكندرية ، فشارع كريم الدولة موجود بالفعل بين المدينتين الحدوديتين !

ولأن الصحفية التى كانت تحاور محمود أمين العالم – فيما يبدو – لا تعلم شيئاً

عن الشيوعية ولا الشيوعيين المصريين وأساليبهم ، فقد سألته عن كيفية الترويج لأفكارهم إعلامياً . وأجابها الرجل بأن الترويج يتم عن طريق (مفكرينا ومثقفينا الذين يناقشون أفكارنا فى الإعلام والندوات دون أن يعطوا لأنفسهم مسمى ودون أن يعلنوا أنهم شيوعيون ، كما أن لدينا مجلة تعبر عن فكرنا لكن لا يعلنون أيضاً أنها شيوعية .. اسمها « آفاق اشتراكية ») .

والأستاذ العالم مذ كان نجما فى عهد جمال عبدالناصر ، رئيساً لمؤسسة أخبار اليوم ، وهيئة الكتاب ، وهيئة المسرح ، يعلم أن الشيوعيين لم يعلنوا فى أدبياتهم العامة التى تخاطب الجمهور غير الشيوعى أنهم شيوعيون بل يعلنون أنهم مع الفقراء والكادحين ويؤدون الصلاة ، مثلما تحدث هو عن مسجد الشيوعيين الذى أقاموه فى معتقل الواحات ، وكان إمامه (محمد عمارة) .

ولا شك أن الذكاء الشيوعى هو الذى يجعل الأستاذ « العالم » يزعم أن الإخوان أقرب إلى الإسلام فى النص والشيوعيون أقرب إليه فى التطبيق ، وهو أول من يعلم أن هذا الزعم لا أساس له من الصحة ، فالشيوعية ضد الدين ، وخاصة الإسلام ، على طول الخط ، وهو بالطبع يعلم مقولات ماركس ولينين عن الدين بوصفه أفيون الشعوب، ويعلم أن آلاف المساجد فى الاتحاد السوفييتى تحولت على مدى عقدين من الزمان (العشرينيات والثلاثينيات) إلى اسطبلات للخيول أو كباريهات أو متاحف ، أو مقار للجان الشبيبة الشيوعية .

ومن المؤسف أن الأستاذ العالم لا يستبعد حق النظام البوليسى الفاشى فى اعتقال الإسلاميين ومحاكمتهم مسوّغاً ذلك بأن الحكومة إذ رأت اعتقالهم لأنهم يخططون لانقلاب ضدها فيجب أن تفعل . وهو رأى غريب وغير منطقى .. فمن هو الذى يستطيع عقلاً ، أن ينقلب على حكومة ، تملك جيشاً مزوداً بأحدث الأسلحة ، وجهازاً بوليسياً لا نظير له فى العالم من حيث تعداده الذى يبلغ مليوناً ومائتى ألف رجل ، ومجهزاً بأفضل تجهيزات القمع والتنصت والتعذيب ؟

المفارقة أن الرجل مع إعلانه أو إعلان حزبه السرى – فيما يفترض – أنه مع حق كل القوى فى تكوين أحزابها السياسية يرفض قيام الأحزاب الدينية ، وهو تفكير السلطة ذاته ، الذى يقوم على الإقصاء والاستبعاد والانتقاء .. مع أن الدول الديمقراطية فى الغرب والكيان النازى اليهودى تقرّ قيام الأحزاب على أساس دينى أو مرجعية دينية ، وفى مصر يوجد أكبر حزب دينى منظم تنظيما دقيقا هو حزب الكنيسة ، ولكن أحداً ؛ كبيراً أو صغيراً ، لا يجرؤ على التعرض له من قريب أو بعيد .

لقد غضب بعض الشيوعيين وأشباههم على الأستاذ العالم الذى أعلن عن الحزب الشيوعى السرى / العلنى ، وسمى جريدة « المصرى اليوم » بـ « المخبر اليوم » ، ولكن هذا الغضب – فيما أرى – مفتعل ، ولا مسوّغ له ، اللهم إلا التغطية على الحكومة ذاتها ، إذ إن الإعلان عن هذا الحزب أمر مقصود لذاته ، لتحقيق أكثر من غاية ؛منها : إبلاغ التيار الإسلامى أن هناك قوة أخرى (تحت الأرض) تستطيع أن تسحب شعبيته ووجوده (لاحظ ما قاله العالم عن قيام هذه القوة الشيوعية بتحريك إضرابات العمال مؤخرا، وهو أمر غير صحيح ، والصحيح هو استغلال هذه الإضرابات مثلما جرى فى ١٧،١٨ يناير ١٩٧٧م) ، ومنها إرسال إشارة إلى العالم الخارجى أن لدينا قوة موازية تتحرك مثلما يتحرك التيار الإسلامي ، ولذا فنحن ديمقراطيون ، ومنها تبييض وجه الشيوعيين المصريين ، وإظهارهم بمظهر المناضلين الحقيقيين الذين أبلوا بلاء غير حسن فى خدمة النظام البوليسى الفاشى ، بمناسبة التعديلات الدستورية ، وحاربوا عقيدة الشعب المصرى ، وطالبوا بحذف المادة الثانية من الدستور التى تتحدث عن إسلامية الدولة ؛ من خلال المقالات والندوات والفضائيات ، والبيانات التى وقعوها وهم يعلمون جيداً أنهم يمارسون لعبة قذرة ، لا يقل عنها قذارة تأييدهم لليهود الغزاة فى احتلال فلسطين ، ومعارضتهم للمقاومة العربية للقهر اليهودى الإجرامى عام ١٩٤٨م .

إن الحوار مع الأستاذ العالم ريح فوق البلاط ، ونضال فى غير مكانه ، وزوبعة فى فنجان .. خاصة أن الشيوعيين المصريين والعرب يلعبون اليوم دور مهرج «شكسبير » ، فيباركون الحرب على الإسلام ، ويسهمون فيها بالكذب والبهتان والتدليس ، ويباركون تقسيم العراق ، ويهتفون للعراق الكردى (!) ، ويرفعون من شأن عميل مثل « طالبانى » الذى كان ماركسيا وتأمرك مثلهم وسخر من الإسلام ، والقرآن الذى وصفه بأنه أوراق صفراء جاء بها محمد على جمل أجرب ! ..

❖❖❖

obeikandl.com

الإسلام هو الحل !

مشكلة بعض النخب الثقافية تكمن في سوء فهمها للإسلام ، أو عدائها له دون سبب أو مسوّغ ، اللهم إلا الخضوع لمقاييس الثقافة الغربية وتصوراتها المعادية بالضرورة لكل ما هو إسلامي ، سواء كان هذا العداء بترسيب من المواريث الصليبية القديمة ، أو بحكم قدرة الإسلام على مقاومة الأطماع الاستعمارية الجديدة .

وينظر البعض إلى شعار « الإسلام هو الحل » نظرة انفعالية ، لا تمت إلى المنهج العلمي أو الموضوعية بصلة ، فالشعار فى المجالات المختلفة ، هو رمز يكثف دلالة عامة ، أو تصوراً أساسياً يُجمل ولا يُفصّل ، ويؤمئ ولا يشرح ، حتى في التجارة ، فإن الشركات والمؤسسات والمحلات الكبرى ، تتخذ لنفسها شعاراً أو شارة أو علامة تشير إليها ، وتعرّف بها ، ولا يطالبها أحد بتقديم العناصر المكونة أو المفردات المفصّلة ، كى يتعامل معها ، أو يرتبط بها .

وكما تطرح الأحزاب المصرية ، والعالمية ، شعارات دالة على منهج كل منها ، أو القضية الأساسية التي تشغلها ، فالإسلام هو الحل ، هو شعار دال على منهج التيار الإسلامي – وليس الإخوان وحدهم – فى رؤيته وتصوره لمعالجة قضايا المجتمع والأمة .

حزب الوفد مثلاً يطرح شعاراً يقول : الحق فوق القوة ، والأمة فوق الحكومة ، وحزب العمل المجمد يؤكد على إصلاح شامل من منظور إسلامي ، وحزب التجمع يؤكد على النضال من أجل الكادحين ، وحزب الناصريين يرى أن

الخائفين لا يصنعون الحرية ، والمترددين لن تقوى أيديهم المرتعشة على البناء ، وحزب الغد يركز على الكرامة والإرادة السياسية القوية ، أما الحزب الوطني الديمقراطي أو حزب السلطة أو الاتحاد الاشتراكي العربي سابقا فشعاره : فكر جديد ، وافهم من الفكر الجديد ما شئت : احتكار الأسمنت والحديد ، نواب السيراميك ، نواب التجنيد ، نواب سميحة ، نواب التأشيرات ، افهم ما شئت ، ولكنه شعار على كل حال .

وهكذا بقية الأحزاب المصرية ، حتى تلك التي لا يعرف أحد اسمها ولا أسماء رؤسائها ولا أهدافها تتخذ لنفسها شعارات معينة تكثف فلسفتها ورؤيتها فى جملة قصيرة أو عبارة مركزة ، دون أن يواجهها اتهام واحد من قبيل الاتهامات التي توجه إلى شعار « الإسلام هو الحل » .

ومع أن شعار « الإسلام هو الحل » قد حظى بحكمين قضائيين يسمحان بتداوله ورفعه في الانتخابات والمناسبات المختلفة ، فإن هناك من يتربص بهذا الشعار ، وينتظر صدور قانون مباشرة الحقوق السياسية الجديد ، بعد التعديلات الدستورية المقيدة لحرية الشعب ، والمستأصلة للإسلام من الحياة السياسية ، ليحرّم رفع الشعار ، وتجريمه فى سابقة خطيرة ، تؤكد فزع السلطة البوليسية الفاشية ، وهلعها من الإسلام ومعطياته ، حتى لو كانت مجرد شعار ، يرفعه مرشح إسلامى أو إخوانى أو مستقل .

ويرى بعض كتّاب السلطة البوليسية الفاشية ، أن الإسلام هو الحل ؛ شعار طارئ على شعارات جماعة الإخوان المسلمين لم يرفع قبل عام ١٩٨٧ ، وأنه شعار دعائى بلا مضمون عميق أو مجرد « أكليشيه » ابتكره متخصص فى التسويق وفى تصميم الإعلانات التجارية .

وللحقيقة وللتاريخ ، فقد سبق هذا الشعار شعار آخر ، جاء فى عنوان مقال للأستاذ « جابر رزق » -- رحمه الله وكان فى مجلة « الدعوة » التى صدرت فى

السبعينيات ، وجعله عنواناً لكتاب أصدره فيما بعد باسم « المسلمون قادمون » ، وأذكر أنّ هذا العنوان استفز الرئيس الراحل « أنور السادات » ، وعرض له فى إحدى خطبه الطويلة التى كان يُلقيها رداً على ما أثارته زيارته للقدس المحتلة عام ١٩٧٧م .

ولما كانت الدعوة إلى تطبيق الشريعة الإسلامية متوهجة فى تلك المرحلة ، فقد ظهر شعار « الإسلام هو الحل » مترافقاً معها ، وراح كثير من الأطراف يترجمون هذا الشعار من خلال أبحاث ودراسات وكتب وندوات ، تناقش قضايا المجتمع المختلفة فى ضوء الإسلام ، والأسس التى طرحها للمعالجة ، وأذكر أن ندوة مهمّة انعقدت فى نقابة المحامين حول معالجة الإسلام لمسألة الفقر ، أُلقيت فيها بحوث قيمة ، كما ظهرت كتب عديدة وندوات كثيرة تواجه ربا البنوك مما تمخض عنه قيام أول بنك إسلامى فى ميت غمر بمعرفة الدكتور أحمد النجار ، وهى التجربة التى توسعت فيما بعد داخل مصر والعالم ، فضلاً عن الكتب والندوات التى ناقشت قضايا التعليم والاقتصاد والتصنيع والسياسة وشارك فيها خبراء على مستوى عال من الداخل والخارج .

ولعل أول مرة ظهر فيها هذا الشعار كان على صفحات مجلة « الاعتصام » – ردّ الله غربتها – لسان حال الجمعية الشرعية وانتقل إلى بقية المجلات الإسلامية ، التى أُغلق معظمها فيما بعد بفعل قانون خاص وضعته السلطة لمواجهة الصحوة الإسلامية واستئصالها ، ويذكر فى هذا السياق أنه بموجب هذا القانون أعيد إصدار جريدة « وطنى » لسان حال الكنيسة الأرثوذكسية ، وحيل بين إعادة إصدار الدعوة والاعتصام ولواء الإسلام والإسلام ونور الإسلام ، بسبب القيود التى وضعتها السلطة البوليسية الفاشية ، مع أنها تعلم أن توزيع أية صحيفة من هذه الصحف ، لا يرقى إلى عشر توزيع « وطنى » .. ولكن « وطنى » تملك حصانة ! وتجد من يدافع عنها من كتاب السلطة وغيرهم . أما الصحف الإسلامية فمطلوب دمها

لدى النخب الثقافية الحاكمة !

وقد راج شعار « الإسلام هو الحل » مع انتخابات ١٩٨٤م ، وازدهر فى انتخابات ١٩٨٧م وما بعدها ، ثم انتقل إلى الاتحادات الطلابية بالجامعات ، حتى غيّر أحد وزراء التعليم العالي اللائحة الطلابية وقانون الجامعات ، فمات اتحاد الطلبة موتاً سريرياً ، لم يستيقظ منه إلا مؤخراً ممثلاً فى الاتحاد الموازى .

ويفترض فى شعار دعائى بلا مضمون عميق كما يقول كاتب السلطة ، أنه لا يخيف السلطة ولا خدّامها ، ولا يُثير ذلك الرعب أو الهلع الذى ينسحب على الصحافة الحكومية والموالية ، والحزب الوطنى والأحزاب التابعة له ، وأجهزة الدعاية من إذاعة وتلفزة .. ولكن حقائق الأمور تكمن فى كلمة واحدة اسمها «الإسلام » !

والإسلام بصفة عامة أمر مزعج ، وإزعاجه مزمن بالنسبة للسلطة وأنصارها وأتباعها ؛ وخاصة من النخب المتغربة ، فهو دين الأغلبية الساحقة التى لا ترضى عنه بديلاً ولا تقبل المساس به ، ويمثل لها فى الوقت نفسه ديناً ودولة ، حاضراً ومستقبلاً ، دنيا وآخرة ، أساسا لنهضة مرجوة وعبوراً لنكسة مرفوضة .

لقد صاغ رجال السلطة البوليسية الفاشية المادة الخامسة من الدستور لتحريم الإسلام على المسلمين ، مع أنها تتناقض مع المادة الثانية ، وعدّلوا بقية المواد لتأتى الانتخابات بنوّاب يحاربون الإسلام ويرفضونه ، ويخجلون من معطياته ، وهو أمر بشع إذا قارناه بما يحدث فى كيان الغزو النازى اليهودى فى فلسطين المحتلة ، حيث تتقدم الشريعة اليهودية فى المفاوضات السياسية والمحافل الدولية ، وتمثل درعاً يحتمى به الغزاة النازيون اليهود فى مواجهة القانون الدولى والأخلاق التى تواضع عليها المجتمع الإنسانى .

أعلم أن العالم الصليبى الاستعمارى ، يرفض أن يكون للإسلام وجود فى حياة المجتمعات الإسلامية ، بل إنه يدعم تجارب بعينها ، وجماعات إسلامية خاصة ،

لتكون النموذج الأسوأ والأكثر إخفاقاً فى تقديم الإسلام ، ثم يقول للدنيا : هذا هو الإسلام الذى تقدمه هذه الدولة أو تلك الجماعة .

ولكن المسلمين فى كل الأحوال – كما أتصوّر – يجب ألا يثنيهم الجبروت الصليبى الاستعمارى ، عن ممارسة حقهم الطبيعى فى الاعتقاد بالإسلام وتطبيق شريعته وفقاً للثوابت التى أجمعت عليها الأمة منذ فجر الرسالة حتى اليوم ، مع الاستفادة بمنجزات الحضارة الإنسانية فى إثراء حياتها وتطويرها وازدهارها . ولنأخذ من التجارب الإسلامية الناجحة فى ماليزيا وتركيا وإيران والمغرب دليلاً نستهدى به فى مسيرتنا ..

وفى كل الأحوال ، فإن «الإسلام هو الحل» ، ليس خطأً وقعت فيه هذه الجماعة أو تلك ، وليس مشكلة فكرية أو سياسية ، فالخطأ هو مناخ الاستبداد والفاشية ، والمشكلة هى « العنصرية » القبيحة التى تمارسها بعض الأنظمة المهزومة ضد دين الأمة وثقافتها ، فى الوقت الذى تتهافت فيه على إرضاء السيد الصليبى الاستعمارى والخضوع لإرادته الهمجية المتوحشة ..

ولنتذكر دائماً أن الإسلام لا يعطى حصانة لكائن من كان ، ولكن إقامته فرض عين على كل المسلمين ، بمعرفة العلماء الثقات الذين يخشون ربهم ويخافونه.

❖❖❖